



الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية

سياسة

توفير سبل العيش القادرة على التكيف من
خلال الاستخدام المستدام للأصول الطبيعية



تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

تتضمن هذه السياسة في صميمها 10 مبادئ من شأنها أن توجه حافظة الصندوق. وتوضح دراسات حالة مثل الدراسات التالية كيفية تفاعل هذه المبادئ داخل المجتمعات. وبإمكانكم الاعتماد على الشكل البياني الوارد في ظهر هذه المطوية مرجعاً لكم أثناء القراءة.



دراسة حالة غلال الطلاب المزارعين وقد تضاعفت ثلاث مرات مع استخدام الإدارة المتكاملة للآفات في رواندا (صورة الغلاف)

للفدان. وأصبح المزارعون الآن مستعدين لزيادة استخدامهم للإدارة المتكاملة للآفات في قطع أكبر ومن ثم زيادة دخولهم على أساس مستدام.

ويشير سيلفستر روماهينا، وهو أحد المدربين الأقران، الذي يقوم بزراعة البطاطا والموز والفاول، قائلاً "لقد هجرت أسلوب الزراعة التقليدي واستخدمت الأسلوب الأحدث القائم على الإدارة المتكاملة للآفات في زراعتي". وأضاف أن الإدارة المتكاملة الفعالة للآفات لا توفر الأموال التي ينفقها المزارعون على استخدام المبيدات وحسب، بل وتساهم أيضاً في الحد من وقوع آثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان.

وتأتي هذه الأنشطة ضمن مشروع مساندة الخطة الاستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي بتمويل مشترك من الصندوق. ومن خلال هذا المشروع، جرى حشد ما يزيد على 110 000 أسرة للاشتراك في حماية التربة وممارسات الحفظ، مع إقامة سياجات حول أكثر من 30 000 هكتار من الأراضي المندهورة وحمايتها من التآكل.

تضم مدرسة المزارعين الميدانية في قرية نياجي في مقاطعة نغوروريرو، رواندا، 25 طالباً و5 مدربين أقران يقومون بزراعة قطع اختبارية في أعالي الجبال. ويتعلم المزارعون قيمة استخدام الإدارة المتكاملة للآفات واختبار أنواع مختلفة من الذرة المعدلة لتناسب مختلف ظروف الطقس والتربة. وفي خمس مجموعات تتكون كل منها من خمسة طلاب، يزرع الطلاب قطعتين اختباريتين ذرة على مساحة 6 فدادين (الفدان الواحد = 100 متر مربع). فيستخدم المزارعون في إحداها سماداً وفقاً للاحتياجات الفعلية، إلى جانب مبيدات الآفات مع مراعاة دورات حياة الآفات وتفاعلها مع البيئة. ويستخدمون في القطعة التجريبية الضابطة، على الجانب الآخر، أساليب زراعية تقليدية قليلة المستلزمات/منخفضة الناتج.

وبلغت غلة القطعة المزروعة بالأساليب التقليدية 12.4 كيلوغراماً/الفدان، في حين أنتجت القطعة المزروعة باستخدام الإدارة المتكاملة للآفات 39.5 كيلوغراماً/

المبادئ الأساسية لسياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية

سبل العيش المنتجة والصامدة في وجه
المخاطر والنظم الإيكولوجية



- 1 توسيع نطاق الاستثمار في النهج المتعددة المنافع لأغراض تكثيف الزراعة المستدامة
- 2 الاعتراف بقيمة الأصول الطبيعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة التوعية بها
- 3 إتباع نهج إزاء التنمية الريفية تتصف "بذكائها مناخيا"
- 4 زيادة الاهتمام بالمخاطر والقدرة على التكيف بغية إدارة الصدمات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية
- 5 المشاركة في سلاسل القيمة لتحريك النمو الأخضر
- 6 تحسين تسيير الأصول الطبيعية للسكان الريفيين الفقراء بتعزيز حياة الأراضي والتمكين بقيادة المجتمعات المحلية
- 7 تنويع سبل العيش للحد من الضعف وبناء القدرة على التكيف لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- 8 المساواة للمرأة والشعوب الأصلية وتمكينهما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية
- 9 زيادة إمكانية حصول المجتمعات الريفية الفقيرة على التمويل المتعلق بالبيئة والمناخ
- 10 الالتزام البيئي من خلال تغيير سلوكه

توصيف شامل للمبادئ الأساسية، يبدأ من صفحة 28



سياسة

الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية

توفير سبل العيش القادرة على التكيف
من خلال الاستخدام المستدام للأصول الطبيعية



تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

IFAD

أدرجت تغييرات طفيفة في هذه الوثيقة لدمج التعليقات التي تلقاها المجلس خلال مداولاته، ولدمج أحدث البيانات المتاحة. والصندوق لا يضمن دقة البيانات الواردة في هذا العمل. ولا تعبر التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا العمل عن رأي الصندوق بأي حال من الأحوال فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو أراضي أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم تخومها أو حدودها. ويتمثل الهدف من تسمية البلدان "متقدمة" و"نامية" في تحديد الملاءمة الإحصائية ولا تعبر بالضرورة عن أي حكم قيمى عن المرحلة التي وصل إليها بلد معين أو منطقة معينة في مسار التنمية.

جميع الحقوق محفوظة.

ISBN 978-92-9072-270-0

صورة الغلاف: © الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/سوزان بيتشيو

© 2011 بواسطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمت طباعته بواسطة: Quintily, Rome, Italy. أكتوبر/ تشرين الأول 2011

المحتويات

5	شكر وتقدير
7	موجز تنفيذي
12	معلومات أساسية
	1. السياق: تسارع التدهور البيئي يتسبب
13	في إضعاف قاعدة الأصول الطبيعية للسكان الريفيون الفقراء
13	السكان الريفيون الفقراء والموارد الطبيعية
21	ما الذي يتعين تغييره؟
23	تقييم تجربة الصندوق
	2. سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية: المبادئ الأساسية العشرة
28	مبادئ الصندوق التوجيهية الأساسية
28	لإدارة البيئة والموارد الطبيعية
	3. تنفيذ سياسة الصندوق الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية:
33	توسيع النطاق من خلال الإدماج المنهجي
33	العمليات
35	الترويج للمعرفة والتوعية والشراكات
38	تعبئة الموارد
39	التنظيم الداخلي
41	قياس النجاح

الملاحق

42	1. بيانات الممارسات الفضلى المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية
	2. نتائج سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية
44	وإطار تنفيذها (2011 - 2016)

دراسات الحالة

	غلال الطلاب المزارعين وقد تضاعفت ثلاث مرات مع
	استخدام الإدارة المتكاملة للآفات في رواندا
11	الطية الداخلية للغلاف
	الإدارة التشاركية للمراعي في الجمهورية العربية السورية
16	الإدارة المستدامة للغابات في المكسيك
20	المكافآت الخاصة بالخدمات البيئية في آسيا وأفريقيا
27	النمو الأخضر من خلال سلاسل القيمة في غرب أفريقيا
32	التنمية الريفية الذكية مناخياً في الصين



شكر وتقدير

Meyerhan. مدير (شعبة الخدمات الإدارية):
و Tamara Nicodeme. أخصائية تسويق وتنمية
سلاسل القيمة (شعبة السياسات والمشورة
التقنية): و Sabine Pallas. موظفة مهنية
مساعدة (الأئتلاف الدولي المعني بالأراضي):
و Jesus Quintana. أخصائي إقليمي لشؤون
البيئة والمناخ (شعبة البيئة والمناخ/شعبة
أمريكا اللاتينية والكاريبية): و Francesco
Ranalletta. موظف قروض ومنح (لجنة الأمن
الغذائي العالمي): و Vineet Raswant. مستشار
تقني أول (شعبة السياسات والمشورة التقنية):
و Antonio Rota. مستشار تقني أول (شعبة
السياسات والمشورة التقنية): و Naoufel
Telahigue. مدير برامج (شعبة البيئة والمناخ):
و Ganesh Thapa. اقتصادي إقليمي (شعبة
آسيا والمحيط الهادي): و Gelsomina Vigliotti.
رئيسة مكتب الإدارة القطرية (وحدة تعبئة
الموارد والشراكات): و Douglas Wholey. مستشار
تقني (شعبة السياسات والمشورة التقنية):
و فريق الإدارة التابع لدائرة إدارة البرامج تحت
قيادة Kevin Cleaver. نائب الرئيس المساعد
(دائرة إدارة البرامج).

ووردت مدخلات إضافية من كل من Jean-
Philippe Audinet. مدير شعبة السياسات
والمشورة التقنية بالنيابة: و Thierry Benoit. مدير
الحافظة القطرية (شعبة أفريقيا الشرقية
والجنوبية): و Hubert Boirard. مدير برنامج قطري
(شعبة أفريقيا الغربية والوسطى): و Nigel
Brett. مدير برنامج قطري (شعبة آسيا والمحيط
الهادي): و Frank Butcher. مستشار تقني أول
(شعبة السياسات والمشورة التقنية):
و Federica Cerulli. موظفة موارد تكميلية
(وحدة تعبئة الموارد والشراكات): و Jeanette
Cooke. استشارية المياه والإصحاح والسلامة
الصحية (شعبة السياسات والمشورة التقنية):
و Michael Hamp. مستشار تقني أول. التمويل
الريفي (شعبة السياسات والمشورة التقنية):
و Maria Hartl. مستشارة تقنية. التمايز
بين الجنسين والعدالة الاجتماعية (شعبة
السياسات والمشورة التقنية): و Edward
Heinemann. كبير منسقي البحوث (مكتب
الاستراتيجية وإدارة المعرفة): و Gary Howe. مدير
(شعبة التخطيط الاستراتيجي والميزانية):
و Sean Kennedy. مستشار تقني للأمن

تولّى إعداد هذه الوثيقة Elwyn Grainger-Jones.
مدير شعبة البيئة والمناخ. بمعاونة فريق رئيسي
تابع للشعبة يضم كل من: Sheila Mwanundu.
مستشارة تقنية أولى: و Kit Vaughan. استشارية
أولى: و Jeffrey A. Brez. مدير وحدة المعرفة
واستقطاب التأيد: و Ilaria Firmian. مستشارة
تقنية: و Wietse Michiels. استشارية مبتدئة
لدعم تعزيز جودة البيئة: و Aisha Nazario.
مساعدة إدارية: و Roland Sundström. متدرب:
و Walteri Katajamäki. متدرب.

وجاءت أكبر المساهمات المقدمة من موظفي
الصندوق من قبل أعضاء الفريق المعني
بمراجع السياسة وآخرين. ومنهم: رامي أبو
سلمان. الأخصائي الإقليمي المعني بشؤون
البيئة والمناخ (شعبة البيئة والمناخ/شعبة
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا): و ربما القاضي.
المستشارة المعنية بحافظة المنح (شعبة
السياسات والمشورة التقنية): و Tom Anyonge.
مستشار تقني أول (شعبة السياسات
والمشورة التقنية): و Tim Balint. موظف
تخطيط استراتيجي مبتدئ (وحدة التخطيط
الاستراتيجي): و Marian Bradley. مديرة برنامج
قطري (شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية):
و Rudolph Cleveringa. مستشار تقني (شعبة
السياسات والمشورة التقنية): و Roshan Cooke.
إخصائي إقليمي لشؤون البيئة والمناخ (شعبة
البيئة والمناخ/شعبة آسيا والمحيط الهادي):
و Antonella Cordone. منسقة قضايا الشعوب
الأصلية والقبايل (شعبة السياسات والمشورة
التقنية): و Constanza Di Nucci. موظفة
إدارة الحافظة (شعبة البيئة والمناخ): و Silvia
Donato. موظفة معنية بشؤون تغير المناخ
(شعبة البيئة والمناخ): و توفيق الزبيري. موظف
وحدة الإدارة المستندة إلى النتائج (شعبة آسيا
والمحيط الهادي): و Elizabeth Famosi-Maga.
مستشارة عمليات (دائرة إدارة البرامج):
و Charles Forrest. مستشار. مكتب المستشار
العام: و Bernardino Fortuna. موظف قروض
ومنح (شعبة المراقب والخدمات المالية):
و Vincenzo Galastro. مدير برنامج (شعبة
أفريقيا الغربية والوسطى): و Shyam Khadka.
كبير مدراء الحافظة (دائرة إدارة البرامج):
و Annina Lubbock. مستشارة تقنية (شعبة
السياسات والمشورة التقنية): و Matthias

ومؤسسة Ecosoluzioni، وبرنامج الأغذية العالمي؛ والمعهد الدولي للبيئة والتنمية (المملكة المتحدة)؛ وبرنامج الجماعة الاستشارية الزراعية الدولية المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي.

وفضلاً عن ذلك، أبديت تعليقات شفوية خلال المشاورات غير الرسمية مع طائفة من أصحاب المصلحة خلال حلقات العمل الإقليمية في نيروبي في كينيا، وناينغ في الصين؛ وخلال اجتماع الشراكة المعنية بالفقر والبيئة الذي عقد في فيينا، النمسا؛ وفي اجتماع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، في روما؛ وفي البنك الدولي وخلال اجتماع لفريق عمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية بالبيئة، في واشنطن العاصمة؛ وخلال حلقة عمل لإنشاء منتدى للشعوب الأصلية في الصندوق، ويتقدم الفريق بالشكر لجميع من ساهم في حلقات العمل والاجتماعات هذه.

والشكر موصول لكل من Susan Beccio، ومنحة الصور (شعبة الاتصالات)؛ وMark Forrest، مدير تصميم الرسوم (شعبة الاتصالات)؛ وBirgit Plockinger، مصممة الرسوم (شعبة الاتصالات)؛ وAndrea Wöhr، (استشاري تصميم) على دعمهم العروض البيانية لوثيقة السياسات، وإلى Roxanna Samii، مديرة خدمات الإنترنت والمعلومات والتوزيع (شعبة الاتصالات) لتيسيرها عملية الانتشار الداخلي في الصندوق.

ويعرب الفريق أيضاً عن خالص تقديره وامتنانه للوكالة الفرنسية للتنمية الدولية على إطلاعه على ممارساتها الفضلى، ولحكومة فنلندا على ما قدمته من دعم مالي سخى، مما أسهم في إعداد الوثائق المرجعية ومنها استعراض خبرات الصندوق والشركاء.

الغذائي والصحة والتغذية؛ الرصد والتقييم (شعبة السياسات والمشورة التقنية)؛ وMatteo Marchisio، مدير برنامج قطري (شعبة آسيا والمحيط الهادي)؛ وSiv Oystese، موظفة الاستراتيجية المالية والقطاع الخاص (الآلية العالمية)؛ وBettina Prato، منسقة بحوث (مكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة)؛ وClaus Reiner، مدير برنامج قطري (شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية)؛ وTheresa Rice، مستشارة للأنظمة التشغيلية (دائرة إدارة البرامج)؛ وLadislao Rubio، مدير برنامج قطري (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛ وRutsel Martha، المستشار العام (مكتب المستشار العام)؛ وSteven Schonberger، اقتصادي إقليمي (شعبة أفريقيا الغربية والوسطى)؛ وCristiana Sparacino، مديرة برنامج التمايز بين الجنسين (شعبة أفريقيا الغربية والوسطى)؛ وMichael John Taylor، مدير برامج (الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)؛ وTeresa Tirabassi، موظفة حسابات (لجنة الأمن الغذائي العالمي)؛ وLaura Puletti، مساعدة برامج (شعبة آسيا والمحيط الهادي)؛ وAimable Ntukanyagwe، موظفة قطرية (شعبة أفريقيا الشرقية والوسطى)؛ وSana Jatta، مدير برنامج قطري (شعبة آسيا والمحيط الهادي)؛ وThomas Rath، مدير برنامج قطري (شعبة آسيا والمحيط الهادي)؛ وAndrea Serpagli، مدير برنامج قطري (شعبة أفريقيا الغربية والوسطى)؛ وعبد الحميد عبدولي، مدير برنامج قطري (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا).

واستفاد الفريق أما استفادة من الإفادات المكتوبة التي أبدت على إحدى المسودات الأولى؛ من البنك الدولي (إدارات البيئة والزراعة والتنمية الريفية)؛ ومرفق البيئة العالمية؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ ومؤسسة فيوريلو ه. لاغوارديا؛ مؤسسة الزراعة البيئية؛ ومنظمة الحفظ الدولية؛ والرابطة الوطنية لأصحاب الحيازات الصغيرة في ملاوي؛ والصندوق العالمي للطبيعة - فرع المملكة المتحدة؛ والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية؛



موجز تنفيذي

عدم وجود حقوق واضحة في الحصول على الأراضي وحيازتها إلى تغييب الخوافز للحفاظ على الأصول الطبيعية؛ ومن المحركات الرئيسية انحراف السياسات التجارية والإعانات الداعمة للوقود الأحفوري وغير ذلك من إعانات؛ أضف إلى ذلك التزايد السريع في سكان العالم. علاوة على كل ذلك، هناك ضغط متزايد على الأرض مع الانتقال إلى العادات الغذائية المستندة إلى اللحوم (وهي أقل كفاءة من حيث الأسعار الحرارية) وزيادة استخدام الأراضي لأغراض الوقود الحيوي بدلاً من إنتاج الأغذية.

المعرفة والتكنولوجيا متوفران للتصدي لهذه التحديات. تتطلب الاستجابة لتلك التحديات "ثورة دائمة الاخضرار" تستند إلى زراعة مستدامة توازن بين نظم المحاصيل/الإنتاج الحيواني ومصائد الأسماك والزراعة الحرجية، بحيث يمكن تجنب وجود مدخلات فائضة وعدم الإضرار بخصوبة التربة وخدمات النظم الإيكولوجية. مع التكفل في الوقت ذاته بزيادة الإنتاج والدخل. واستناداً إلى كم متزايد من دلائل النجاح في الاستثمار في الزراعة المستدامة، تتوفر فرصة كبرى لمواصلة توسيع نطاق نهج الزراعة "المتعددة المنافع" التي تحد من الفقر. وتعزز القدرة على التكيف، وتزيد من الأمن الغذائي، وتخفف من انبعاثات غازات الدفيئة، وتروج لتكثيف الزراعة المستدامة. ويحتم واقع تغير المناخ العمل العاجل.

لدى الصندوق سنوات طويلة من الخبرة في مساعدة المجتمعات الريفية الفقيرة على إدارة مواردها الطبيعية، غير أن لديه الإمكانيات للقيام بالمزيد. في حين أن بعض المشروعات، تستهدف تحديداً إدارة البيئة والموارد الطبيعية، فإن هذه الإدارة أساسية في جميع مشروعات الصندوق. وحتل إدارة البيئة والموارد الطبيعية مكاناً محورياً في تنفيذ مهمة الصندوق من حيث الحد من الفقر والزراعة المستدامة، وذلك لأن المجموعات التي يستهدفها تعتمد اعتماداً مباشراً وغير مباشر على البيئة والموارد الطبيعية لكسب الرزق، كما أن طلب زبائن الصندوق على دعم إدارة البيئة والموارد الطبيعية أخذ في التزايد. على أن هناك مجالاً كبيراً لمزيد من الإدماج المنهجي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ في حافظة

تسارع التدهور البيئي يتسبب في إضعاف قاعدة الأصول الطبيعية للسكان الريفيين الفقراء. إذ يعيش نحو مليار شخص من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع، من أصل 1.4 مليار نسمة، في المناطق الريفية ويعتمد نحو ثلاثة أرباعهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها في كسب الرزق. وإدارة البيئة والموارد الطبيعية تقع في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق الحد من الفقر لدى هؤلاء الناس. ويواجه السكان الريفيون الفقراء سلسلة من التحديات المترابطة التي تعترض سبيل إدارة الموارد الطبيعية. فهم على الخط الأول لآثار تغير المناخ؛ وما يعتمدون عليه من النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي قد تدهور بصورة متزايدة؛ وإمكانية وصولهم إلى الأرض الصالحة للزراعة أخذت في التراجع سواء كما أو نوعاً؛ ومواردهم من الغابات تتناقص وتدهور؛ وإنتاجهم يعتمد عادة على أراض بعليّة هامشية تتزايد فيها خطورة شحة المياه؛ وتتخذ أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية منحى صاعداً طويل الأجل؛ ويهدد تراجع الموارد السمكية والبحرية مصادر الدخل والتغذية الأساسية.

الممارسات الزراعية المضرّة بالبيئة تشكل عاملاً رئيسياً للدفع بعجلة هذه التحديات. تحققت مكاسب كبيرة في إنتاج الأغذية من خلال اعتماد المجموعات والسياسات التكنولوجية المرتبطة بالثورة الخضراء. غير أن هناك قلقاً متنامياً إزاء النهج غير الملائمة التي تدفع الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات، وتؤدي إلى تلوث المجاري المائية وخزانات المياه، وتزايد الملوحة في التربة، وشحة المياه في الأحواض النهرية الكبرى، وهبوط منسوب المياه الجوفية، وفقدان التنوع البيولوجي في المحاصيل. وتواجه بقاع واسعة من أفريقيا مشكلة من نوع آخر تتمثل في الاعتماد على الزراعة البعلية مع ضعف استخدام الأسمدة العضوية وغير العضوية، إن وجد هذا الاستخدام أصلاً، وفي تعرية التربة، وقلة الحصول على أنواع البذور، ويكمن في صميم هذا التدهور البيئي ضعف التسيير، والسياسات المضرّة، وأمط الاستهلاك المتغيرة؛ فكثيراً ما يتعرض السكان الريفيون الفقراء، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى جريدهم عن مقدراتهم مما يجعلهم غير قادرين على إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة؛ ويؤدي

1 تسعى النهج المتعددة المنافع إزاء الزراعة المستدامة إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف مع المناخ من خلال زيادة تنوع الزراعة، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من الفقر، وتعزيز النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وزيادة المردود وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

الصندوق. كما أن هناك مجالاً لمزيد من التحسين في الإجراءات ولزيادة الاهتمام بمسائل إدارة البيئة والموارد الطبيعية في السياسات القطرية وفي تصميم المشروعات. وقد حقق الصندوق قدراً محدوداً من استخدام التمويل البيئي المشترك المخصص. وهناك إمكانية لتحقيق أثر أكبر على ضمان وصول التمويل الخاص بالتكيف مع تغير المناخ والخاص بالنظم الإيكولوجية/التنوع البيولوجي إلى السكان الريفيين الفقراء. ففي نحو نصف مشروعات القروض المعروضة على المجلس التنفيذي عام 2009، عوملت سلاسل القيمة إما كمكون منفصل أو كمجال التركيز الرئيسي. وبذلك تتوفر للصندوق الفرصة لتعظيم الأثر البيئي الإيجابي الناتج عن سلاسل القيمة ولتقييم المخاطر السلبية. ويمكنه أن يستفيد من ميزته النسبية المتمثلة في العمل من خلال النهج المستندة إلى المجتمعات المحلية. على أن تنفيذ إدارة البيئة والموارد الطبيعية يستخدم قدراً مكثفاً من المعرفة ويتطلب جهوداً إضافية من الصندوق فيما يتعلق بإدارة المعرفة وبالشراكات وباستقطاب التأييد.

يعرض القسم 2 الهدف والغاية والمبادئ الأساسية العشرة:

يتمثل الهدف من سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية في: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التخلص من الفقر ومن عدم العودة إليه. من خلال توفير سبل للرزق ونظم إيكولوجية أكثر إنتاجية وأقوى قدرة على التكيف.

وتتمثل الغاية منها في: إدماج الإدارة المستدامة للأصول الطبيعية في مختلف أنشطة الصندوق وشركائه.

وتحدد السياسة عشرة مبادئ أساسية يسترشد بها الدعم الذي يقدمه الصندوق لزيائنه في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتشمل المبادئ المسائل الأساسية التي يتعين تناولها والنهج التي يُقترح أن يؤخذ بها في ذلك وعلى سبيل التلخيص، سيروج الصندوق للمبادئ التالية:

- 1 توسيع نطاق الاستثمار في النهج المتعددة المنافع لأغراض تكثيف الزراعة المستدامة؛
- 2 الاعتراف بقيمة الأصول الطبيعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة التوعية بها؛
- 3 إتباع نهج إزاء التنمية الريفية تتصف "بذكائها مناخياً"؛
- 4 زيادة الاهتمام بالمخاطر والقدرة على التكيف بغية إدارة الصدمات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية؛
- 5 المشاركة في سلاسل القيمة لتحريك النمو الأخضر؛
- 6 تحسين تسيير الأصول الطبيعية للسكان الريفيين الفقراء بتعزيز حيازة الأراضي والتمكين بقيادة المجتمعات المحلية؛
- 7 تنويع سبل العيش للحد من الضعف وبناء القدرة على التكيف لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- 8 المساواة للمرأة والشعوب الأصلية وتمكينهما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية؛
- 9 زيادة إمكانية حصول المجتمعات الريفية الفقيرة على التمويل المتعلق بالبيئة والمناخ؛
- 10 الالتزام البيئي من خلال تغيير سلوكه.



وتهدف السياسة إلى الترويج لتعميم المعرفة على دوائر الممارسة، بما في ذلك من خلال التبادلات فيما بين بلدان الجنوب، والتعلم المتبادل بين المزارعين.

(ج) في تعبئة الموارد، يتمثل الهدف

الاستراتيجي في دعم تعميم الممارسات السليمة بيئياً و"الذكية مناخياً" على مختلف نواحي حافظة قروض الصندوق. وسيكون لاستخدام التمويل التكميلي الإضافي لتعزيز الإدماج المنهجي للإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية في البرامج التي يدعمها الصندوق دور أساسي في زيادة الحوافز لإدماجها في تصميم المشروعات وتنفيذها. وتكمن أمام الصندوق فرصة كبرى لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من زيادة التمويل الدولي العام والخاص للأهداف البيئية - ولاسيما في تكييف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ. وبهذا المعنى، سيستمر التماس الموارد من الصناديق الدولية، من قبيل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف. إضافة لذلك، سيعمل الصندوق على زيادة التمويل الخاص بالمناخ، بما فيه تمويل المسار السريع الخاص بالمناخ.

(د) في التنظيم الداخلي، لا بد من أن تؤدي

مهارات الموظفين وقدراتهم والإجراءات الداخلية الخاصة بهم من خلق الحوافز لإدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية في حافظة الصندوق. ويتوفر لدى الصندوق الهيكل اللازم ومعظم القدرات الضرورية لتمكينه من مضاعفة عمله حول المسائل الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويعتبر تنفيذ السياسة مسؤولة مشتركة للمنظمة كلها. بما في ذلك التدليل على قيم الوعي البيئي داخلياً - إذ ستوضع في 2011 خطة عمل لتخصير الصندوق، وهي خطة تستند إلى ما تحقق بالفعل من إنجازات.

يقدم القسم 3 من سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية استراتيجية تفصيلية للتنفيذ. ويتمثل الهدف في توسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها منهجياً في حافظة الصندوق:

(أ) في العمليات، يتمثل الهدف الاستراتيجي

في توسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها منهجياً في جملة دورة المشروع. وبالأستفادة من التحسين الأوسع في إدارة برامج الصندوق، سيتحقق ذلك من خلال احترام المبادئ الأساسية العشرة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على تفعيل بيانات الممارسات الفضلى للإدارة المستدامة والموارد الطبيعية (الملحق الأول)، ومشاركة خبراء المناخ والبيئة المعنيين في أفرقة إدارة البرامج القطرية، وتوفير الحوافز الإضافية للمشاركة في التمويل، والتعزيز الكبير لإدارة المعرفة والتدريب، وتحديث إجراءات الصندوق للتقييم البيئي والاجتماعي، وتعزيز تدابير نظام إدارة النتائج والأثر فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وإيجاد أدوات جديدة لتصميم المشروعات وتنفيذها.

(ب) في الترويج للمعرفة واستقطاب التأييد

والشراكات - نظراً للتنوع الكبير في الشروط البيئية والمناخية والاجتماعية في مختلف البلدان والمجتمعات، يتعين أن يستند تنفيذ السياسة إلى قدر مكثف من المعرفة، وتشمل النواحي الرئيسية ما يلي: زيادة الدعم العالمي لأساليب التثقيف المستدام، وزيادة التوعية الموجهة لفقراء الريف فيما يتعلق بتغير المناخ، وتوفير تدريب جديد وأدوات جديدة لموظفي الصندوق فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وزيادة مشاركة الصندوق في الشبكات المعنية بالبيئة، وتحسين تقاسم المعرفة وآليات التعلم في مجال التنمية المستدامة، وزيادة الاهتمام بالقياس المنهجي للأثار البيئية والاجتماعية، ولا يمكن للصندوق أن يحقق هذه السياسة بالعمل بمفرده، ولذا فإن موضوع الشراكات موجود في مختلف جوانب هذه الوثيقة (كما هو الحال في استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ والصادرة عام 2010).

(هـ) في قياس النجاح، يتضمن الملحق الثاني إطاراً محدد المدة لنتائج سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتنفيذها. وهو يدرج المسائل المتعلقة بالتنمية بإدارة البيئة والموارد الطبيعية في مختلف جوانب نظام الصندوق للقياس المستند إلى النتائج. وكموضوع يشمل كل عملنا، سيجري تقييم نجاح الاستراتيجية من خلال عدد من القياسات الوسيطة التي تتصل أساساً بأداء المحافظة وتنفيذ الأنشطة.

وتُعرض بيانات الممارسات الفضلى حول مجموعة من المسائل. وهي توضح تطبيق المبادئ الأساسية العشرة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية على مجالات العمل المشترك لأغراض الاستثمار في التنمية الريفية.



دراسة حالة الإدارة التشاركية للمراعي في الجمهورية العربية السورية

والخياطة. ومع تحسن وضع الأسر، تناقص الضغط على الفتيات للزواج المبكر. كما أن النساء وجدن أن العلاقات بين الجنسين أخذت في التحول مع تمكنهن من اكتساب مزيد من الاستقلال الاقتصادي.

عادت إلى المنطقة الطيور والحشرات والحيوانات. وأتاحت النظم الإيكولوجية المستصلحة إمكانات جديدة لإدراج الدخل حيث عادت الكمء للنمو في بعض أنحاء البادية، وأصبح بوسع النساء أن يجمعنها لمساعدة دخل أسرهن. وفي 2010، تمكن المجتمع المحلي الذي يعيش على أرض رعوية مساحتها 100 000 هكتار من تحصيل مليون دولار أمريكي من بيع الكمء.

ووفر ارتفاع دخل الأسر قاعدة تمكن المشروع من تنويع فرص إدراج الدخل للنساء من خلال صفوف محي الأمية والدورات التدريبية على مهارات جديدة من قبيل الإسعاف الأولي وتجهيز الأغذية

في بادية الشام، يعمل الصندوق على الإدارة التشاركية للمراعي مع المجتمعات المحلية للتخفيف من ضعف الرعاة أمام تغير المناخ والاستعادة الإنتاجية الطويلة الأجل في المراعي. فقد عانت مراعي البادية من تدهور حاد أعقب سنوات طويلة من الجفاف الحاد والرعي المكثف. وقد استعيدت النظم الإيكولوجية وتم الحد من ضعف الأهالي أمام آثار عدم استقرار المناخ، وذلك من خلال العودة إلى زراعة النباتات المحلية التي تساعد على تلبية الاحتياجات من العلف وعلى تثبيت التربة ووقف امتداد الرمال. وبعد سنتين من إراحة الأرض وإعادة بذورها وغرسها،

معلومات أساسية

من تسعة أشهر أجراها موظفو شعبة البيئة وتغير المناخ على الصعيد الداخلي والخارجي، فضلاً عن الدراسات المواضيعية واستعراضات الحافظة.

ويعرض الملحق الأول بيانات الممارسات الفضلى التي توضح تطبيق المبادئ الأساسية العشرة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية على مجالات العمل المشترك لأغراض الاستثمار في التنمية الريفية. أما الملحق الثاني فيقدم إطاراً لنتائج السياسة وتنفيذها.

في عام 2008، وفي سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، طلب المجلس التنفيذي تقديم سياسة تعنى بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، للموافقة عليها.

وتستند هذه السياسة إلى مشاورات مسهبة داخلية ومشاورات خارجية موجهة. وهي نتاج عمل فريق مرجعي داخلي لسياسة الصندوق الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، لعبت فيه جميع شعب الصندوق الأساسية دوراً قوياً. وتستفيد السياسة من مجموعة واسعة من ورقات سياسات الصندوق واستراتيجياته² - وخصوصاً استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ لعام 2010 - ومن إجراءات الصندوق للتقييم البيئي والاجتماعي (2009)، والعديد من ورقات التقييم التي وضعت مؤخراً في الصندوق، ومن مشاورات استغرقت أكثر

2 تتوفر قائمة من وثائق سياسات الصندوق على الموقع www.ifad.org/operations/policy/policydocs.htm كما تتوفر قائمة من وثائق استراتيجيات الصندوق على الموقع <http://www.ifad.org/pub/strategy/index.htm>



1. السياق: تسارع التدهور البيئي يتسبب في إضعاف قاعدة الأصول الطبيعية للسكان الريفيين الفقراء

السكان الريفيون الفقراء والموارد الطبيعية

نحو مليار شخص من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع والبالغ عددهم 1.4 مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها في كسب الرزق. وتحتل المجموعة التي يستهدفها الصندوق - وهي سكان المجتمعات الريفية الأكثر ضعفاً والأشد هامشية والتي تشمل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك والرعيين والعاملين في الحراثة الزراعية والشعوب الأصلية - مكانة محورية سواء في أسباب الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية وفي حلولها³ وتشكل أنشطة الزراعة وغيرها من أوجه كسب الرزق من حيث الأساس، مجموعة من التفاعلات المعقدة مع البيئة الطبيعية وهي تعتمد بالضرورة على الموارد الطبيعية وتحدد ملامح الاقتصاد الريفي، وترسم بالتالي معالم المجال الذي يركز عليه الصندوق وهو التصدي للفقراء الريفيين. ويعتمد السكان الريفيون الفقراء بشكل مباشر وغير مباشر على الموارد الطبيعية لكسب الرزق بالاستناد إلى جملة من الأصول الطبيعية الأساسية من سلع وخدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي لتوفير الغذاء والوقود والألياف.

تبقى مشكلتنا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بين أشد المشاكل الصحية خطورة في العالم. في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يعاني نحو ثلث الأطفال من انخفاض الوزن وتباطؤ النمو، ويتزايد تأثير التدهور البيئي وخصوصاً تغير المناخ على التغذية من خلال أثرهما على الأمن الغذائي، والصرف الصحي، والياه وسلامة الأغذية، والصحة، وممارسات الرعاية الصحية الخاصة بالأم والطفل.

والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ويظهر من دراسة أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أنه في البلدان المنخفضة الدخل وفي سياق سيناريو متفائل، يمكن لتغير المناخ أن يتسبب في زيادة قدرها 9.8 في المائة في عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وذلك بحلول عام 2050.⁴

إن فقراء الريف في العالم، وخصوصاً مزارعي 500 مليون من الحيازات الصغيرة⁵ هم ضحايا لتدهور البيئة غير أنهم في الوقت نفسه عوامل تدفع عجلة هذا التدهور، ويشكل هؤلاء جانباً كبيراً من فقراء العالم. وتمثل هذه الفئة ثلث سكان العالم وهي تشكل الجانب الأكبر من الذين يعانون من نقص التغذية في العالم النامي. كما تمثل هذه الفئة 60 في المائة⁶ من الزراعة في العالم وتسهم بزهاء 80 في المائة من استهلاك الغذاء في جزء كبير من العالم النامي. ويدير المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة مساحات شاسعة من الأراضي والموارد الطبيعية - بما يمثل أكثر من 80 في المائة من مزارع أفريقيا وآسيا. ويعتبر فقراء الريف العمود الفقري للاقتصاد الريفي ويعملون على الخط الأول لإدارة الموارد الطبيعية والتعامل مع آثار المناخ، وهم يعتمدون مباشرة في كسب الرزق على الموارد الطبيعية الخاضعة لتأثيرات المناخ ويعانون من الضعف خاصة أمام التحديات الصحية والتغذوية.

يواجه السكان الريفيون الفقراء - بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة - سلسلة من التحديات المترابطة في إدارة الموارد الطبيعية. بما يعرضهم للرجوع عن المكاسب المدهشة التي حققت خلال القرن الماضي في الحد من الفقر:

(أ) يقع السكان الريفيون الفقراء على الخط الأول في مواجهة آثار تغير المناخ. وهم يعتمدون مباشرة في كسب الرزق على الموارد الطبيعية الخاضعة لتأثيرات المناخ. والتأثيرات هذه جارية بالفعل⁷ وتُظهر التوقعات المستقبلية لتغير المناخ إمكانية

3 لأغراض هذه السياسة، يركز مصطلح "إدارة البيئة والموارد الطبيعية" على استخدام البيئة الطبيعية وإدارتها. بما في ذلك الموارد الطبيعية المحددة كمواد خام تستخدم للأغراض الاجتماعية الاقتصادية والتشافية والثقافية، والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي - إلى جانب السلع والخدمات التي تقدمها.

4 المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، الأمن الغذائي والزراعة وتغير المناخ حتى عام 2050: السيناريوهات والنتائج وخيارات السياسات (واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 2010)، الفصل 2، ص 42.

5 لأغراض هذه السياسة، يستخدم تعبير "أصحاب الحيازات الصغيرة" بمعنى واسع لا يقتصر على المزارع التي تقل مساحتها عن هكتارين والتي تعتمد أساساً على عمل الأسرة والأمطار، بل يشمل كذلك الرعيين والعاملين في الزراعة الحرجية وصيادي الأسماك الحرفيين.

6 William J. Cosgrove and Frank R. Rijsberman, *World Water Vision: Making Water Everybody's Business*. (London: Earthscan Publications Ltd, 2000), www.worldwatercouncil.org/index.php?id=961

7 IPCC, "Impacts, Adaptation and Vulnerability" in *Fourth Assessment Report: Climate Change 2007*, eds. M. Parry et al. Intergovernmental Panel on Climate Change, Contribution of Working Group II. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007), www.ipcc-wg2.gov/publications/AR4/index.html

المشكلة اليوم هي أنك مهما جهدت في العمل فإن ذلك لن يكفي لإطعام الأسرة... فالأمطار انقطعت منذ نحو سنة، بل ولعلها أكثر... وغادر الرجال للعمل خارج القرية. ولم يبق إلا النساء ليعملن هنا. فهن قوة العمل الرئيسية... وتتمثل المشكلة الكبرى في المياه... فنحن نعمل طوال النهار والليل لتأمين الري... والأقفر بيننا هم عديمو الأرض... إننا لا نستفيد من الغابات بصورة ملائمة سليمة؛ فنحن نقطع الشجر ونحرق الأخشاب كل يوم. إننا ندمر الطبيعة.

موجز أصوات فقراء الريف، تقرير الفقر الريفي 2011⁸

من 1.4 مليار نسمة في مناطق أحواض الأنهار التي تزيد فيها معدلات استخدام المياه على معدلات تجدها الدنيا - ما يؤدي إلى تناقص الأنهار وانخفاض الموارد الجوفية.¹¹ وتمثل الزراعة 70 في المائة من استخدامات المياه العذبة عالمياً.¹² ويعتبر نحو 15 - 35 في المائة من الاستخدامات الزراعية للمياه غير قابلة للاستدامة.^{13، 14} ويواجه كثير من السكان الريفيين الفقراء صعوبات كبرى في الحصول على مياه الشرب بنوعية جيدة وبكمية كافية للاستخدامات المنزلية والزراعية.

(ج) تخضع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من سلع وخدمات يعتمد عليها السكان الريفيون الفقراء لضغوط متزايدة. يفيد تقييم النظام البيئي للألفية¹⁵ أن نحو 60 في المائة (15 من 24) من خدمات النظم البيئية الأساسية تواجه تدهوراً وهي تُستخدم بصورة لا يمكن استدامتها. وأن التراجع يجري سريعاً في الموارد الطبيعية ذات الأهمية الكبرى للإنتاج الزراعي ولأمن سبل العيش لأقفر الفقراء في العالم. والزراعة العالمية هي عامل الدفع الأهم في فقد التنوع البيولوجي، مما يتم عبر تحويل الأراضي والزراعات الأحادية والإفراط في استخدام المبيدات. و22 في المائة من جميع أنواع النبات معرضة للانقراض، وقد فقد في الفترة بين عام 1900 وعام 2000 حوالي 75 في المائة من تنوع المحاصيل.¹⁵ واليوم، يوفر ما لا يزيد عن 15 نباتاً من نباتات المحاصيل 90 في المائة من استهلاك الطاقة الغذائية، مما يجعل نظام الأغذية العالمي شديد التعرض لمخاطر الصدمات. ويؤدي فقد التنوع البيولوجي السريع، بافترانه بالآثار المترتبة على وظائف النظم الإيكولوجية وعلى السلع والخدمات التي توفرها، إلى تقويض قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف وعلى الخلاص من قبضة الفقر والبقاء خارجها.

(د) يتراجع، كما ونوعاً، توفر الأراضي الزراعية الملائمة التي يمكن للسكان الريفيين الفقراء الحصول عليها. خلال السنوات الـ 45 الأخيرة تدهور نحو 1.2 مليار هكتار من الأراضي (نحو 11 في المائة من سطح الأرض المغطى بالنباتات) وذلك بفعل أنشطة الإنسان. ويقدر أن مساحة تتراوح بين 5 ملايين و12 مليوناً من الهكتارات

حدوث خراب هائل. وفي غياب تغيير عميق في التدابير المحلية والعالمية الخاصة بتغير المناخ، يزداد ترجيح أن يتعرض السكان الريفيون الفقراء إلى احتراق عالمي قدره 4 درجات في المتوسط فوق مستوى ما قبل الثورة الصناعية، وذلك بحلول عام 2100 إن لم يكن قبله.⁹ ومن شأن هذا التغيير المناخي الكبير أن يتسبب في زيادة أخرى في حالات الغموض وفي تفاقم ما يتأتى عن المناخ من الكوارث، والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي، وقلة الأراضي وشحة المياه. ولعل الأمر الأهم بالنسبة للمزارعين هو أنهم لن يعودوا قادرين على الاعتماد على المتوسطات التاريخية مما يزيد من صعوبات تخطيط الإنتاج وإدارته مع تقلب أنماط الفصول الزراعية وأنماط الأحوال الجوية.

(ب) يواجه السكان الريفيون الفقراء تفاقماً في شحة المياه إذ أنهم يعتمدون في الإنتاج عادة على أراضٍ بعليّة هامشية. ويزداد موضوع شحة المياه تعقيداً نتيجة لنمو السكان مما يزيد الطلب على المنتجات الزراعية، ونتيجة لتغير المناخ. ويعيش نحو 40 في المائة من سكان العالم في بلدان تعاني من إجهادات معتدلة أو عالية تتعلق بالمياه.¹⁰ ووفقاً لدراسة "توقعات البيئة العالمية - البيئة للتنمية" (التوقعات-4)، من المتوقع أن يزداد سحب المياه بحلول عام 2025 بنسبة 50 في المائة في البلدان النامية وبنسبة 18 في المائة في البلدان المتقدمة. ويعيش حالياً أكثر

8 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي 2011 (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010).
www.ifad.org/rpr2011/index.htm

Richard A. Betts et al, 9 "When could global warming reach 4°C?" in *Four degrees and beyond: the potential for a global temperature increase of four degrees and its implications*, eds. M. New et al. (London: The Royal Society A: Mathematical, Physical & Engineering Sciences, 2011), <http://rsta.royalsocietypublishing.org/content/369/1934/67.full>

10 تعرف "إجهادات المياه" بتوفر أقل من 1 700 متر مكعب من المياه للشخص الواحد سنوياً. أما "شحة المياه" فهي توفر أقل من 1 000 متر مكعب من المياه.

11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006: أبعد من شحة المياه - السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

Cosgrove, W.J. & 12 Rijsberman, F.R., *World Water Vision: Making Water Everybody's Business* (London, UK: Earthscan, 2000) http://www.worldwatercouncil.org/fileadmin/www/Library/Publications_and_reports/Visions/CommissionReport.pdf

13 المرجع نفسه.

United Nations Millennium 14 Assessment Board, *Millennium Ecosystem Assessment: Ecosystems and Human Well-being - current state and trends assessment*. (Washington, D.C.: Island Press, 2005), vol. 1 www.maweb.org/en/Condition.aspx

15 منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم للأغذية والزراعة، التقرير الثاني (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010).



كثيراً من نظم إنتاج الأغذية لا يمكن أن تُستدام. وإذا لم يتحقق التغيير فإن نظام الأغذية العالمي سيستمر في دفع الطبيعة إلى التدهور وسيضعف من قدرة العالم على إنتاج الأغذية في المستقبل، كما سيسهم في تغيير المناخ ودمار التنوع البيولوجي.

مستقبل الغذاء والزراعة²³

زيادة الضغوط على تحويل الغابات إلى أراض زراعية. كما أن التوزيع غير المنصف والحيازة غير الآمنة للأراضي تشكل أسباباً تكمن خلف إزالة الغابات. لقد تمكنت زراعة "القطع والحرق" من تأمين الحياة البشرية في معظم مناطق غابات المطر للآلاف السنين دون ظهور أثر سلبي على الغابات. على أنه في الفترات الأخيرة، أدى اقتران نمو السكان بتناقص المساحات الحرجية وبتوجه الإنتاج نحو الأسواق إلى دورات غير قابلة للاستدامة لا توفر الوقت الكافي لإعادة نمو النباتات المحلية.

(و) أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية تنحو منحى صاعداً طويلاً الأجل. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وخصوصاً تكاليف الأسمدة والنقل. وفي حين أن زيادة الطلب على الطاقة يولد فرص الأسواق الجديدة (ومخاطرها) - ولاسيما لأغراض إنتاج الوقود الحيوي - فإن هذا الاتجاه يؤدي عموماً إلى تزايد صعوبات الإنتاج الزراعي وأمن سبل العيش. كما يؤدي ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية الأساسية، من قبيل الأسمدة، والبذور، والطاقة، إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها كثير من المزارعين في زيادة الإنتاج. ويعتبر فقراء منتجي الكفاف الأشد تأثراً بذلك، فهم يواجهون ارتفاع أسعار المدخلات دون أن يتوفر لديهم أمان الفوائض التي يمكن تسويقها لكسب مردود أعلى مع تزايد أسعار الأغذية.

يفقدها الإنسان نتيجة للتدهور الحاد في البلدان النامية.¹⁶ ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عوامل التعرية والضرر الكيميائي والفيزيائي تؤدي إلى تدهور نحو 65 في المائة من الأراضي الزراعية في أفريقيا.¹⁷ ويتزايد بقوة الطلب على الأراضي لأغراض الغذاء، والوقود، والألياف، والمناجم، والعزل الكربوني، والسياحة، ويؤدي هذا إلى تزايد الاستثمارات الكبرى في الأراضي. ويفيد البنك الدولي¹⁸ أن 56.6 مليون هكتار من الأراضي كانت قيد التفاوض عليها لأغراض الاستثمارات الكبرى في الفترة 2008 - 2009، مما أثار القلق إزاء المخاطر والفرص أمام زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن شأن هذه التغييرات السريعة، إن لم يتوفر التسيير الملائم، أن تؤثر سلباً على سبل رزق فقراء الريف من خلال تقليل أمن حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية.

(هـ) تتعرض فرص حصول السكان الريفيين

الفقراء على الموارد الحرجية للتقويض باستمرار تدهور الغابات. يعتمد نحو 1.6 مليار من الناس، ولاسيما أفقر الفقراء والشعوب الأصلية، اعتماداً مباشراً على منتجات الغابات لكسب الرزق.¹⁹ وتوفر الموارد الحرجية طائفة من الأصول الطبيعية البالغة الأهمية لكسب العيش، مثل الغذاء والوقود والأخشاب والخدمات الطبية وخدمات التلقيح وغيرها من المنتجات الحرجية غير الخشبية. وينبغي أن تدار هذه الموارد إدارة مستدامة، حيث يمكن أن يؤدي الاستغلال المفرط لها إلى انقراض بعض المنتجات على المستوى المحلي.²⁰ فضلاً عن ذلك، توفر الغابات خدمات مهمة فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية، مثل تنظيم جودة المياه وتدفقها، والعمل بمثابة بالوعات كربون. ومع أنه طرأت تحسينات مشجعة في الآونة الأخيرة في تخفيض وتيرة فقدان الغابات، فإن معدلات إزالة الغابات وتدهورها لا تزال عالية، إذ بلغ متوسط التراجع الفعلي السنوي في المساحات التي تغطيها الغابات 5.2 مليون من الهكتارات بين عامي 2000 و2010.²¹ وعلى مدار العقدين الماضيين، أضحى التوسع الزراعي إلى جانب استخلاص الأخشاب واتساع نطاق البنية الأساسية السببية المباشرين الرئيسيين لإزالة الأحراج في المناطق الاستوائية.²² ويستمر تأثير الطرائق الزراعية غير المستدامة كتهديد أكبر للغابات، وسيستمر تغيير المناخ في

IFPRI, *Soil Degradation: 16 A Threat to Developing-Country Food Security by 2020?* Food, Agriculture, and the Environment Discussion Paper 27. (Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, 1999).

17 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أفريقيا: أطلّس بينتنا للتغيير، (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008).

World Bank, *Rising Global Interest in Farmland: Can it yield sustainable and equitable benefits?* (Washington, D.C., 2009), p. 51, http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/ESW_Sept7_final_final.pdf

www.unep.org/billiontreecampaign/FactsFigures/QandA/index.asp

www.iucn.org/about/work/programmes/forest/fp_our_work/fp_our_work_thematic/fp_our_work_fpr/fp_forests_poverty_our_work/fp_forests_poverty_our_work_non_timber

21 منظمة الأغذية والزراعة، تقييم موارد الغابات في العالم 2010، ورقة عن الأحراج رقم 163 (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2010).

22 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011)، ص 163. www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/ger_final_dec_2011/Green%20EconomyReport_Final_Dec2011.pdf

23 تنبؤات مستقبل الغذاء والزراعة، التقرير النهائي للمشروع (لندن: وزارة العلوم)، www.bis.gov.uk/assets/foresight/docs/food-and-546-future-of-farming/11.food-and-farming-report.pdf



دراسة حالة

الإدارة المستدامة للغابات في المكسيك

(+REDD). وسيؤدي المشروع إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة فرز الكربون من خلال تحسين إدارة الغابات وأساليب الإنتاج. وستولد في الوقت نفسه بدائل للكفاف ومنافع أخرى. ومن المنتظر أن تولد هذه الأنشطة التجريبية للإدارة المستدامة للغابات نحو 18 طناً من ثاني أكسيد الكربون (مثلاً عن طريق فرز كربون الانبعاثات التي سيتم تجنبها). كما سيساعد المشروع الحكومة على اختبار القياسات المشاعية وعلى الإبلاغ وفي أنشطة التحقق. وسيسهم بذلك في تعزيز القدرات الوطنية على المستوى المحلي في مجال تغير المناخ.

و"كومونيد/ديس" وهما شكلان من أشكال الملكية المشاعية للأرض. وسيساعد على تدعيم قدرات التنظيم والتخطيط لدى السكان المستفيدين في سياق الإدارة التشاركية لمواردهم الطبيعية المشاعية. وبدعم من مرفق البيئة العالمية، سيقوم المشروع أيضاً بتجريب طرق تمكن الحكومة والمجتمعات المحلية من المساهمة في تخفيف وطأة تغير المناخ. من خلال تحسين استخدام الأراضي والغابات، ومن الحصول على التمويل الخاص بالكربون كجزء من الاستراتيجية المكسيكية الجديدة لتخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية

ببدا الصندوق في تنفيذ مشروع للإدارة المستدامة للغابات في المكسيك سيستفيد منه 18 000 أسرة ريفية تعتمد على موارد الغابات. وسيعزز المشروع، واسمه مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواخاكا). من قدرات الشعوب الأصلية، التي تمثل 76 في المائة من السكان المستهدفين، وقدرات المزارعين الحرجيين المحليين الآخرين في هذه الولايات، على تحسين إدارتهم لمواردهم الطبيعية، من خلال تعزيز ممارسات صون البيئة وتوفير خيارات الدخل المستدامة لمعظم الفئات المحرومة. ويستند المشروع إلى "إخيدوس"



السّمكية، وتراجع خطوط السواحل، وفقدان التنوع البيولوجي، والمرافق السياحية، وتأثير حموضة البحار على الأمن الغذائي والدفاعات الساحلية. وتقدم محطات العالم خدمات بيئية عالمية أساسية لكنها أخذت في التراجع، ومنها تدوير المغذيات، والتبادل الغازي، والتفتيت البيولوجي للملوّثات، والدورة المائية وبالوعات الكربون.

الممارسات الزراعية المضرة بالبيئة تشكل عاملاً رئيسياً في دفع عجلة هذه التحديات:

(أ) **حققت المكتسبات الكبرى في إنتاج الأغذية خلال نصف القرن الماضي من خلال اعتماد المجموعات والسياسات التكنولوجية المرتبطة بالثورة الخضراء على نطاق واسع.** ويشمل ذلك إدخال أنواع القمح والأرز شبه القزمة والعالية المردود، والمرتبطة بالري وارتفاع مستوى المدخلات من قِبل الأسمدة غير العضوية والمبيدات. وتأخذ الحكومات بسياسات واستثمارات داعمة توفر لصغار المزارعين بيئة آمنة مجزية تنخفض المخاطر فيها. وهي تستثمر في الهياكل الأساسية وتكفل بوصول القروض الزراعية إلى المزارعين. وتعمل على توفير مساعدات الدعم للمدخلات (من قبيل الأسمدة والمياه) بل وتوزعها في بعض الأحيان. كما تستثمر كثيراً في البحوث الزراعية وتقدم للمزارعين خدمات الإرشاد وتدخل في الأسواق لتحقيق استقرار الأسعار بالنسبة للمزارعين.

(ب) **غير أن القلق يتزايد إزاء تكثيف الزراعة بصورة غير ملائمة باستخدام نهج الثورة الخضراء.** أدى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات وبصورة غير ملائمة وتلوث مجاري المياه والخزانات إلى هلاك حشرات نافعة وغيرها من أشكال الحياة البرية التي تقتل إلى جانب الآفات. وهناك آثار سلبية تعرضت لها صحة الإنسان، من قبيل التسمم بالمبيدات²⁴ وارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان. وأدى سوء إدارة الري إلى تراكم الأملاح في التربة (ملوحة التربة). كما أدى الإفراط في الري إلى شحة في المياه في أحواض الأنهار الكبرى وإلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، بسبب ارتفاع كمية المياه المسحوبة بالمقارنة مع معدلات التجدد الطبيعي. وقد زاد معدل تناقص أرصدة المياه الجوفية في العالم بأكثر من الضعف في الفترة بين 1960

(ز) **بتراجع الموارد السمكية والبحرية، يتهدّد مصدر أساسي للتغذية بالنسبة لنحو مليار من البشر.** يعتمد أكثر من 500 مليون من الناس في البلدان النامية اعتماداً مباشراً على مصائد الأسماك والزراعات المائية في المناطق البحرية وفي المياه العذبة لكسب الرزق؛ وتشكل النساء نحو 50 في المائة من العاملين في مصائد الأسماك الصغيرة النطاق والداخلية.²⁴ وتسهم البلدان النامية بنحو 80 في المائة من إنتاج الأسماك العالمي ونحو نصف جارة الأسماك العالمية،²⁵ وهو ما يجعل الأسماك عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي باعتبارها مصدراً للغذاء والدخل على حد سواء. غير أنه يجري حالياً استغلال ما يزيد على 80 في المائة من الأرصدة السمكية استغلالاً كاملاً أو أسوأ من ذلك،²⁶ ويتعرض معظمها لخطر التلوث، وانتشار الأنواع الدخيلة، وفقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع درجات الحرارة الناجمة عن الاحتراق العالمي. ومع ذلك، لا تتوفر الحماية سوى لواحد في المائة من المحيطات في العالم، مقابل ما يزيد على 12 في المائة من اليابسة.²⁷ وتشكل مصائد أسماك المياه العذبة الداخلية زهاء 11 في المائة من جارة الأسماك ككل. وتساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي، مع توفيرها العناصر الأساسية والتي لا يمكن الاستعاضة عنها في الوجبات الغذائية لسكان الحضر والريف على السواء - لاسيما في البلدان النامية.²⁸ وتوفر تربية الأحياء المائية حالياً أكثر من 50 في المائة من استهلاك الأسماك كله، وتعد أسرع أشكال إنتاج الغذاء الحيواني نمواً في العالم. وستتزايد أهميتها للأمن الغذائي وباعتبارها مصدراً للدخل وفرص العمل في البلدان النامية، التي تمثل بالفعل أكثر من 90 في المائة من إنتاج المزارع السمكية من حيث الحجم.²⁹ ومع ذلك، يتعين إدارة هذا النمو بطريقة مسؤولة لتجنب الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ومنها التلوث والإضرار بالتنوع البيولوجي المائي والنزاع على حقوق الموارد. وتقف المجتمعات الساحلية على خط المواجهة الأول مع تغير المناخ وهي مهددة بارتفاع منسوب البحار، وبالأحوال الجوية المتطرفة، وتغير أنماط توزيع الأنواع

24 منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2010 (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010).

World Bank, *Turning the Tide: Saving fish and fishers - building sustainable and equitable fisheries governance* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)/World Bank, 2005).

26 منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2010

http://www.iucn.org/about/work/programmes/pa/pa_what?4646/Marine-Protected-Areas--Why-have-them

28 منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2008 (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2009)، ص 8.

29 منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2010

30 يؤدي التسمم غير المتعمد بالمبيدات إلى مقتل 355 000 شخص سنوياً، ثلثاهم في البلدان النامية (تقرير التنمية في العالم، 2008).

يكمن في صميم هذه الممارسات المضرة
بالبيئة ضعف التسيير والسياسات المضرة.
وأما الاستهلاك والإنتاج المتغيرة:

(أ) كثيراً ما يتعرض السكان الريفيون
الفقراء إلى تجريدهم عن مَقدراتهم
ما يجعلهم غير قادرين على إدارة
الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.
"تكمّن جذور ضعف أصحاب الحيازات
الصغيرة في تهميش المزارعين والرعيين
وغيرهم من الفئات الريفية عن عمليات
السلطة واتخاذ القرارات المتصلة
بأراضيهم ومواردهم الطبيعية. ويمثل
ذلك مشكلة أساسية لأصحاب الحيازات
الصغيرة في كل مكان وهي نتاج كثرة
عددهم، وضعف تنظيمهم وتكلفتهم
الباهظة، مما يؤدي بالتالي إلى قلة
نفوذهم السياسي³⁵، ويعاني بعض
السكان الريفيين الفقراء من الحرمان
بصورة خاصة: النساء بسبب دورهن في
الإنتاج الغذائي الأساسي وجمع المياه
والوقود والمنتجات الحرجية غير الخشبية؛
والشعوب الأصلية بسبب شدة اعتمادها
على قاعدة الموارد الطبيعية؛ والشباب
نظراً لنقص فرص العمل؛ والمسنون
بسبب تهميشهم اجتماعياً.

(ب) تدفع السياسات غير الملائمة بعجلة
تدهور البيئة.³⁶ يشكل الانحراف في
السياسات التجارية والإعانات الداعمة
للوقود الأحفوري وغيرها من الإعانات،
إلى جانب غياب سياسات الإدارة الفعالة
للأراضي قيوداً أساسية تحد من إمكانية
وصول السكان الريفيين الفقراء إلى
الأسواق الآمنة المتنوعة، وتحقيق التنوع
في الاقتصاد الريفي غير الزراعي. وغالباً
ما يؤدي الدعم المحلي في البلدان المرتفعة
الدخل إلى تضائل المزايا النسبية التي
قد تمتلكها البلدان النامية في التجارة
الزراعية، مما يجعل إنتاج بعض المنتجات
غير مجدٍ لأصحاب الحيازات الصغيرة
في العالم النامي، وهو ما يؤثر بالتالي
تأثيراً سلبياً على ما يبذل من جهود للحد
من الفقر.³⁷ إضافة لذلك، هناك إخفاقات
مستمرة في الاعتراف بتنوع القيم
الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمالية
المرتبطة بالبيئة الطبيعية. ومن الأسباب
الجذرية لهذه الإخفاقات تقسيم المسائل
على المستويات المحلية والوطنية والدولية
حيث تكلف وزارات معينة بزيادة الإنتاج

و2000، مما رفع حجم المياه المفقودة سنوياً
من 126 إلى 283 من الكيلومترات المكعبة
(30 إلى 68 ميلاً مكعباً).³¹ وأدى إحلال
أنواع جديدة من المحاصيل محل المحاصيل
التقليدية إلى فقدان التنوع البيولوجي
المحسولي حيث لا يوجد نظام لحفظ الموارد
الوراثية. وتساعد التباين في الدخل الريفي
في بعض البلدان لأن المنتجين الأكبر حجماً
أكثر قدرة على اعتماد التكنولوجيات
الجديدة في حين أن المزارعين الأكثر فقراً
تخلفوا عن الركب. وللتكنولوجيا الجديدة
أهميتها غير أن قيمة المعرفة التقليدية
وأنواع البذور التي يحفظها المزارعون كثيراً
ما تعرضت للإهمال.

(ج) تواجه أنحاء كثيرة من أفريقيا تحدياً من
نوع مختلف. إذ يؤثر التصحر أشد الأثر
على القارة الأفريقية. فنحو ثلثي مساحة
القارة أراض صحراوية أو جافة، وتنتشر
الأراضي الجافة الزراعية على نطاق واسع.
وقد تعرضت ثلاثة أرباعها بالفعل إلى
التدهور نوعاً ما.³² وتشير تقديرات المركز
الدولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية
إلى أن أفريقيا تفقد 8 ملايين طن من
مغذيات التربة سنوياً. وقد تدهور ما يزيد
على 95 مليون هكتار من الأراضي حتى
وصلت إلى نقطة الانخفاض الشديد
في الإنتاجية. وبلغت المعدلات السنوية
لاستنزاف عناصر التربة في نحو 85 في
المائة من الأراضي الزراعية في أفريقيا ما
يزيد على 30 كيلوغراماً للهكتار الواحد
خلال مواسم المحصول 2002/2004. وبلغت
ما يزيد على 60 كيلوغراماً سنوياً في
نحو 40 في المائة من الأراضي الزراعية.³³
وتخلفت أنحاء كثيرة من أفريقيا عن الثورة
الخضراء وبقيت تعتمد على زراعة بعلية لا
يتوفر لها. إن توفر، إلا القليل من استخدام
الأسمدة العضوية أو غير العضوية ولا
خطى إلا بإمكانية ضعيفة للحصول
على أنواع البذور. ومن شأن تغير المناخ أن
يؤثر على الأراضي الجافة، ويتطلب تحقيق
قدراتها الزراعية وضع تحسين الغطاء
النباتي والحفاظ على التربة في صلب
أعمال التكيف مع تغير المناخ.³⁴

Marc F.P. Bierkens 31
et al., "A worldwide
view of groundwater
depletion," in *Geophysical
Research Letters* (DOI
10.1029/2010GL044571).

[http://www.unccd.int/
32
regional/africa/menu.php](http://www.unccd.int/32
regional/africa/menu.php)

J. Henao and C. 33
Baanante, *Agricultural
Production and Soil Nutrient
Mining in Africa: Implications
for resource conservation
and policy development*,
Technical Bulletin IFDC T-72.
(Muscle Shoals, AL, USA:
International Center for Soil
Fertility and Agricultural
Development, 2006).

Statement by UNCCD 34
Executive Secretary Luc
Gnacadjia, prepared for
the Second International
Conference: Climate,
Sustainability and
Development in Semi-arid
Regions (ICID 2010), Fortaleza,
Brazil, 16 August 2010

Camilla Toulmin, 35
*Prospering Despite Climate
Change*. Paper presented at
the IFAD Conference on New
Directions for Smallholder
Agriculture, 24-25 January
2011, Rome. [www.ifad.org/
events/agriculture/index.htm](http://www.ifad.org/
events/agriculture/index.htm)

36 البنك الدولي. تقرير
التنمية في العالم 2008.
(واشنطن العاصمة، 2007).
الفصل 4.
[http://siteresources.
worldbank.org/INTWDR2008/
Resources/2795087-
1192112387976/WDR08_08_
ch04.pdf](http://siteresources.
worldbank.org/INTWDR2008/
Resources/2795087-
1192112387976/WDR08_08_
ch04.pdf)

UNEP, *Towards a Green 37
Economy: Pathways to
sustainable development and
poverty eradication* (Nairobi:
United Nations Environment
Programme, 2011), [www.
unep.org/greeneconomy/
GreenEconomyReport/
tabid/29846/Default.aspx](http://www.
unep.org/greeneconomy/
GreenEconomyReport/
tabid/29846/Default.aspx),
p. 61



(د) تتزايد أنماط الاستهلاك وتأخذ في التغير مكثفة للضغوط على الأرض المستخدمة فعلاً. في حين أن العالم ينتج اليوم من الأغذية ما يكفي لإطعام الجميع³⁸ فإن تزايد المطالب على الأراضي سيؤدي إلى آثار هامة على موارد المياه وإلى تبعات تتصل بالأمراض والصحة وإلى الإضرار بالنظم الإيكولوجية وزيادة التنافس على الأراضي الزراعية. كما سيكون لنمو السكان تأثيراته هو أيضاً. فخلال الفترة من 1980 إلى 2000، ارتفع عدد سكان العالم من 4.4 مليار نسمة إلى 6 مليارات نسمة. وبحلول عام 2015 سيضاف إلى ذلك ما لا يقل عن مليار آخر ليصل عدد السكان إلى 7 مليارات، ثم ليرتفع. بحلول عام 2050 ليصل إلى 9.2 مليار³⁹ ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب الإجمالي على المنتجات الحيوانية خلال العشرين سنة المقبلة⁴⁰ وفي البلدان النامية، سيرتفع الطلب بوتائر أسرع من الإنتاج. فأنماط الطعام في البلدان النامية آخذة في التغير وسيزداد تناول اللحوم مع ارتفاع الدخل. كما تتناقص حصة الأغذية الأساسية من قبيل الحبوب والجزور والدرنيات في حين أن حصة منتجات اللحوم والألبان والمحاصيل الزيتية تشهد ارتفاعاً. ومن المتوقع أن يزداد بقوة الطلب على منتجات اللحوم وذلك من 1.2 مليون طن سنوياً في 1997 - 1999 إلى 5.9 مليون طن في 2030. وفي تلك السنة نفسها، يمكن أن يصل استهلاك المنتجات الحيوانية للفرد الواحد بنسبة أخرى تعادل 44 في المائة⁴¹ وفي حين أن هناك فرصاً جديدة لإنتاج الطاقة، فإن هذه الفرص تقابل المخاطر الجديدة أيضاً - فزيادة الطلب على الوقود الحيوي كثيراً ما تعتبر دافعاً لارتفاع الأسعار إلى جانب استيلائها على الأرض الزراعية. إلى جانب ذلك، يبقى معدل تلف الأغذية مرتفعاً - فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁴² لا يتوفر للاستهلاك البشري إلا ما يقدر بـ 43 في المائة من إنتاج الحبوب، وذلك نتيجة لخسارات ما بعد الحصاد والتوزيع، في جملة أمور أخرى.

الزراعي ووزارات أخرى بحماية البيئة، وعلى الغالب دون خطة عامة متسقة توفق بين مختلف أهداف السياسات. ومن شأن هذه الإخفاقات في التسيير أن تزيد من المخاطر، وأن تروج لتدهور البيئة وتقوض من قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف وعلى إدارة أصولهم الطبيعية بشكل مستدام بحيث تصمد في وجه مجموعة من الصدمات.

(ج) يؤدي غياب حقوق واضحة في الحصول على الأراضي وحيازتها إلى تقليص الحوافز للمحافظة على الأصول الطبيعية. يقدر أن مليارات أو اثنين من الناس في مختلف أنحاء العالم يعيشون على أراضٍ مشاع لا يتمتعون بسند قانوني للعيش عليها ولا استخدامها. وهذه الأراضي لها أهمية حاسمة بالنسبة لسبل عيش أفقر الفقراء وهي توفر خدمات للنظام الإيكولوجي، غير أنها تتعرض عادة لمخاطر الاستيلاء عليها وتقسيمها بصورة غير سليمة. وفي أحوال كثيرة، لا يتوفر للسكان الريفيين الفقراء إلا حقوق محددة بصورة رديئة ومداخل محدودة وضعف في إمكانية الوصول إلى أسواق الائتمان والتأمين. ويعمل هؤلاء في أطر مؤسسية وسياساتية ضعيفة تمنعهم من الاستثمار بقدر ما ينبغي لهم في تحسين استدامة البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وكثيراً ما تعتبر الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها السكان الريفيون الفقراء موارد ملوكة على المشاع، وهي تشكل شبكة أمان هامة بالنسبة لأفقر الفقراء غير أنها تعاني من ضعف الاعتراف القانوني بالملكية المشاعية ونظم الإدارة التقليدية، مما يجعلها عرضة للتدهور. وتؤدي هذه الإخفاقات في التسيير إلى استمرار نقص الحوافز الموجهة للحفاظ على الأصول الطبيعية وكذلك عدم كفاية التسجيل الحاسبي الذي يعكس القيم الاقتصادية الحقيقية لاستخدام الموارد، وهو ما يعتبر أساسياً لتحسين عملية اتخاذ القرار وجعلها أكثر إنصافاً.

38 تنتج الزراعة العالمية اليوم نسبة من السعرات الحرارية للشخص الواحد تزيد بـ 17 في المائة عما كان عليه الحال منذ ثلاثين عاماً، على الرغم من زيادة السكان بنسبة 70 في المائة. ويكفي هذا لتزويد جميع سكان هذا العالم بما لا يقل عن 2 720 من السعرات الحرارية للشخص الواحد في اليوم الواحد. www.worldhunger.org/articles/Learn/world%20hunger%20facts%202002.htm ومنظمة الأغذية والزراعة، الحد من الفقر والجوع: الدور الشديدي الخطورة الذي يؤديه تمويل الأغذية والزراعة والتنمية الريفيه، 2002، ص. 9. <http://www.fao.org/docrep/003/Y6265e/y6265e00.htm>

www.un.org/popin/ 39

40 منظمة الأغذية والزراعة، زراعة العالم نحو 2030/2015 (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002). www.fao.org/docrep/004/y3557e/y3557e03.htm

41 المرجع نفسه.

42 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أزمة الأغذية البيئية: دور البيئة في تضاوي الأزمات الغذائية في المستقبل، (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة البيئي، 2009). www.unep.org/pdf/FoodCrisis_lores.pdf



دراسة حالة

المكافآت الخاصة بالخدمات البيئية في آسيا وأفريقيا

تقنيات حماية التربة في أراضيهم وذلك مقابل محرك لتوليد الكهرباء يعمل على مياه النهر. بعد ذلك شرعت الشركة في مفاوضات مع المجتمعات المحلية التي تقطن مناطق السدود الأخرى على مجرى النهر. كما استفادت من هذه الأنشطة المجتمعات المحلية في الأراضي المنخفضة نتيجة لحماية مستجمعات المياه وتمكنت من توسيع بالوعات الكربون. وتقدم هذه الأنشطة دليلاً جديداً على أن حوافز المدفوعات يمكن ألا تكون بالضرورة مالية بل أن تأتي على شكل تأمين حقوق الملكية.

من أجل ذلك، يفضل المركز العالمي للزراعة الحرجية استخدام مصطلح "مكافآت الخدمات البيئية" عوضاً عن "سداد الخدمات البيئية". ويمكن أن تتضمن المكافآت طائفة من الحوافز تتراوح ما بين تقديم المبالغ النقدية، والمعلومات منخفضة التكلفة، والنسويق، والمستلزمات، وخدمات الائتمان، وحقوق الملكية المشروطة.

الخدمات البيئية في أفريقيا - وهو مشروع مرتبط بمشروعات الصندوق الاستثمارية في غينيا وكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وتجري أعمال مماثلة مع المركز العالمي للزراعة الحرجية في آسيا حيث ينفذ حالياً برنامج مكافأة فقراء الأراضي المرتفعة في آسيا على ما يقدمونه من خدمات بيئية، وذلك في 12 موقعاً في الصين وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال والفلبين وفيت نام. وفي إندونيسيا وحدها، تلقى أكثر من 6 000 مزارع في 18 مجتمعاً محلياً تراخيص لزراعة البن في سياق حماية الغابات. وقد أدى إعطاء المجتمعات المحلية حقوق واضحة في الملكية إلى حفزهم على صيانة أو إصلاح الخدمات البيئية، من قبيل إعادة غرس المناطق الحرجية وإدارتها. وأجرى أحد المجتمعات المحلية مفاوضات مع مشغل أحد السدود من القطاع الخاص للحد من الطمي في النهر بتطبيق

تعتبر المدفوعات الخاصة بالخدمات البيئية، بما في ذلك إصلاح مستجمعات المياه وصيانتها، مصدراً يمكناً للكثير من التمويل لدعم إدارة المجتمعات الريفية للأصول الطبيعية، ولتوفير منافع لمستخدمي المياه أو غيرهم من المجتمعات المحلية الأخرى. على أنه في حين أن من السهل تحديد الذين يقدمون الخدمات البيئية والمستفيدين منها، فإن إيجاد علاقات تعاقدية بين الجهتين ليس بالأمر الهين.

وقد اختبرت في سياق أعمال أجريت مؤخراً في أفريقيا الأساليب المبتكرة للترويج لهذه المدفوعات من خلال عقود تفاوضية على الخدمات البيئية تبرم مع المجتمعات الفقيرة بالاستناد إلى مبدأ "الاستعداد لتقديم الخدمات" و"الاستعداد للدفع". وقد مولت هذه الأعمال بمنحة قدمها الصندوق للمركز العالمي للزراعة الحرجية - مشروع المكافآت المناصرة للفقراء مقابل



ما الذي يتعين تغييره؟

هدف القطاع الزراعي لم يعد يقتصر ببساطة على مضاعفة الإنتاجية. بل بات يتمثل في تحقيق الوضع الأمثل على نطاق واسع شديد التعقيد يشمل الإنتاج والتنمية الريفية والحصيلات البيئية ونواحي العدالة الاجتماعية.

44 الأستاذ جول بريتي. جامعة إسكس. المملكة المتحدة

لطالما هيمنت فكرة المفايضة العالمية بين إنتاج الأغذية والبيئة على التفكير السياساتي. إن المقابلة بين خيارات الحد من الفقر والتصدي لتغير المناخ وإطعام العالم وحماية البيئة باعتبار كل منها خياراً وحيداً لا تشكل إلا حلاً زائفاً. فبعض المفايضات موجودة فعلاً على المدى القريب وهي مفايضات يتعين حساب تكلفتها والحد منها بصورة سليمة. على أنه، على الأمد البعيد، كثيراً ما ينظر إلى هذه المفايضات باعتبارها مفايضات زائفة لأن الإنتاج الزراعي لا يمكن أن يستمر إذا كان على حساب المساس بالأصول الطبيعية.

هناك فرصة كبرى لمواصلة توسيع نطاق نهج "المنافع المتعددة" التي تروج للتكثيف الزراعي المستدام.⁴⁵ يبرز تقرير الفقر الريفي 2011 للصندوق⁴⁶ مجموعة أدوات تتضمن نهج المنافع المتعددة. وتشمل الأمثلة (وهي متداخلة غالباً) ما يلي: الزراعة المتوازنة المدخلات، وإدارة الأراضي بصورة مستدامة، وزراعة الصون، والزراعة الحرجية، وإدارة الغابات، ونهج تنظيم الأراضي، والمكافحة المتكاملة للأفات، والإدارة المتكاملة لمغذيات النباتات، والزراعة العضوية، وإدارة المراعي، وبصورة أعم نظم الطاقة الغذائية المتكاملة. وتوصف هذه كلها بأنها متعددة المنافع لأن لها عادة آثار إيجابية من حيث القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمردود، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة - مما يشكل جملة من السلع العامة المحلية والعالمية.

هذه النهج تروج لكفاءة استخدام البذور، والأسمدة، والأراضي، والمياه، والطاقة، واليد العاملة، وهي تستند إلى تعزيز التسيير الجيد من خلال تمكين المجتمعات المحلية، بما في ذلك إعطاء حقوق واضحة تتعلق بالحصول على الأراضي. وفي العادة، تشمل هذه النهج العريضة العناصر التالية:

(أ) الاستخدام الأقصى للعمليات الطبيعية من قبيل دورة المغذيات، وتثبيت النتروجين، والمكافحة المتكاملة للأفات - إلى جانب زيادة الاستخدام الإنتاجي للإمكانات البيولوجية والوراثية للعضويات الدقيقة وأنواع النبات والحيوان؛

(ب) تخفيض استخدام المدخلات الخارجية ذات القدرة الأعظم على الإضرار بالبيئة أو بصحة المزارعين والمستهلكين؛

المطلوب هو "ثورة دائمة الاخضرار" في الزراعة⁴³ تؤدي إلى الحد من الفقر ومضاعفة الإنتاجية مع تكفلها في الوقت نفسه بالاستدامة البيئية. ولا بد لهذه الثورة الدائمة الاخضرار أن تعيد تحديد العلاقة بين الزراعة والبيئة وأن تقلب مسار ما شهدته العقود الماضية من تناقص في الاستثمار في الزراعة. ولا بد لها من أن تسلم بالاعتماد الكبير للثورة الخضراء على المدخلات الخارجية غير العضوية، وهو اعتماد كثيراً ما لا يكون قابلاً للاستدامة، وأن تقبل بالتخطيط لاستخدام الأراضي بالاستناد إلى النظم الإيكولوجية كأداة لتحسين إدارة الأرض، وأن تشرك أصحاب الحيازات الصغيرة كحراس لهم أهميتهم في حماية الموارد الطبيعية وكمؤسسين للمشروعات قادرين على الاستثمار في الأصول الطبيعية وعلى المساهمة في نظم الإنتاج الوطنية والعالمية. ويمثل تغير المناخ اليوم حتمية قيامنا بذلك لتحقيق ثورة خضراء زراعية - بيئية. من حسن الطالع، وكما هو مبين أدناه، هناك عدد من النهج الزراعية المستدامة جاهزة لتوسيع نطاقها وهي تزيد من المردود والأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع المناخ وغيره من عوامل المخاطرة والصدمات، كما تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة ولا تؤدي إلى تدهور البيئة.

www.ifad.org/media/ 43
press/2010/52.htm

J. Pretty et al., "The top 44
100 questions of importance
to the future of global
agriculture," *International
Journal of Agricultural
Sustainability* 8, no. 4 (2010):
219-236.

45 الصندوق الدولي للتنمية
الزراعية، تقرير الفقر الريفي
2011، الفصل 5، ص 156.

46 نفس المرجع، الفصل 5،
ص 145.

(ج) تحسين المواعمة بين أنماط المحاصيل والإمكانات الإنتاجية لضمان استدامة مستويات الإنتاج الحالية على الأمد البعيد؛

(د) كفاءة الإنتاج - مع التركيز على تحسين إدارة الأراضي وحفظ التربة، والمياه، والطاقة، والتنوع البيولوجي من خلال نهج منسقة تستند إلى تنظيم الأراضي؛

(هـ) التركيز على ما هو أبعد من مجرد زيادة الإنتاج، من ذلك مثلاً من خلال الحد من تلف الأغذية نتيجة لخسارات ما بعد الحصاد وما بعد التسويق.

تتصف هذه النهج عادة بتكثيف استخدام المعرفة وبتنوعها ويتعين أن تنظم مع مراعاة الظروف المحلية، يتعين ربط المعرفة المحلية (بما في ذلك المعارف النسائية) بالعلم المعاصر والمؤسسات الأساسية التي تؤثر على إدارة الموارد الطبيعية. وقد أصبح من المعروف تماماً الآن أن المعرفة المحلية لإدارة الأصول الطبيعية قوية تماماً في الغالب. كما أن من الموثق جيداً أن جريد حَمَلَة المعرفة المحلية من مُقدِّراتهم يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأصول الطبيعية مما يمس بسبل العيش المحلية. إضافة لذلك، كثيراً ما تكون النساء هن حاملات وناقلات المعرفة الأساسية بالأنواع والبذور والنباتات الطبية المحلية ولديهن مصلحة أكبر في إدارة المياه والأرض الهامشية التابعة للأسرة. ونظراً لما يوجد من تحديات مناخية وبيئية طويلة الأجل، فإننا ندرك أن معارف وتكنولوجيا اليوم لن تبقى

موثوقة وملائمة، وهناك قائمة مطولة من التكنولوجيات الواعدة، وبعضها جديد على السوق، والتي تتطلب الترويج لها وتجريبها وتوسيع نطاقها - بما في ذلك استخدام نظم المعلومات العالمية لأغراض رسم خرائط الأراضي، وتكنولوجيا التنبؤ بالمناخ محلياً، والاستخدام المتكرر لتكنولوجيا الاتصالات في مجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة، وأنواع البذور الجديدة والمحسنة، والتكنولوجيا المحسنة لإدارة المياه.

يقدم تغير المناخ الحتمية الضرورية لتوسيع نطاق هذه النهج المتعددة المنافع. تحتاج الزراعة، في وقت واحد، إلى زيادة المردود والتكيف مع تغير المناخ والحد من الانبعاثات. تعتبر تغيرات الثقافة واستخدام الأراضي مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الدفيئة (الميثان وأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون). إذ تعطي 14 و17 في المائة من الانبعاثات العالمية على التوالي.⁴⁷ ويسلط الفصل الثالث من تقرير الفقر الريفي 2011⁴⁸ الضوء على تغير المناخ وظواهر الطقس المتطرف باعتبارها مصادر "لضاعفة المخاطر". حيث تؤدي إلى تفاقم هشاشة قاعدة الموارد الطبيعية، لا سيما في البيئات الضعيفة. ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم التقلبات والمخاطر، مما يتطلب فهماً أفضل للاتجاهات طويلة الأجل وللأنواع الجديدة من المخاطر.

يجب ألا يشكل الغموض المحيط بالمناخ سبباً للامتناع عن العمل. هناك أولاً فرص جديدة للتخفيف من الغموض (باستخدام نماذج مناخية مصغرة) تستند إلى الاتفاق بين النماذج المناخية العالمية مقترنة بتحسين ما يوجد من الممارسات الفضلى لتخفيف الضعف وتعزيز القدرة على التكيف. ثانياً، للتعامل مع ما يتبقى من غموض، هناك كثير من التدابير لها فوائد إيجابية كبيرة تدخل في سياق جملة من السيناريوهات المناخية والبيئية. وكثيراً ما يطلق على هذه التدابير اسم خيارات "بلا أسف".⁴⁹ وهي تساعد هذه المجتمعات المحلية على بناء القدرة على التكيف للصوصود في وجه مجموعة الصدمات المحتملة مع التكيف مع الاتجاهات البيئية والمناخية طويلة الأجل، حيثما تكون هذه الاتجاهات واضحة. إن أمثلة المنافع المتعددة المتكاملة الواردة أعلاه تؤدي عادة إلى نظم زراعية واقتصادات محلية أكثر قدرة على التكيف وذلك للأسباب التالية: تحسين تنوع المحاصيل والتنوع البيولوجي، زيادة المغذيات في التربة

47 منظمة الأغذية والزراعة، التعامل مع تغير المناخ، الاعتبارات الخاصة بالتكيف وتخفيف الوطأة في الزراعة، سلسلة إدارة البيئة والموارد الطبيعية 15، (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2009). www.fao.org/docrep/012/i1315e/i1315e00.htm

48 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي 2011، ص 83 (انظر الحاشية 37)

49 يعني جانب "بلا أسف" في التكيف اتخاذ القرارات أو التدابير المتعلقة بالمناخ بحيث تكون مقبولة بالمعنى الإيماني، سواء حقق أو لم يتحقق التهديد المناخي المحدد مستقبلاً.



تقييم تجربة الصندوق

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
أساسية لتنفيذ مهمة الصندوق في الحد من الفقر والزراعة المستدامة. يسلم الإطار الاستراتيجي للصندوق بهذا الترابط ويشدد على أنه إذا كان للصندوق أن يحد من الفقر وأن يعزز من الأمن الغذائي، فإن عليه أن "يضمن تحسين فرص حصول السكان الريفيين الفقراء على الموارد الطبيعية، وتوفير ما يحتاجون إليه من المهارات والتنظيم للاستفادة منها، وخصوصاً حصولهم الأمن على الأراضي والمياه، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وممارسات الصون"⁵¹ وقد اعترف الصندوق، تاريخياً، بإدارة البيئة والموارد الطبيعية في مجموعة واسعة من الوثائق السياساتية.⁵² وتستفيد السياسة الحالية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية من الخبرة الميدانية والدروس المستفادة وتجربة تنفيذ السياسات ومن التاريخ الطويل لإدارة البيئة والموارد الطبيعية - من ذلك مثلاً سياسات الصندوق الخاصة بالأراضي والشعوب الأصلية - واستراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ 2010 (ويشار إليها أدناه باسم استراتيجية تغير المناخ).⁵³

في حين أن بعض المشروعات تستهدف تحديداً إدارة البيئة والموارد الطبيعية، فإن هذه الإدارة لها أهميتها بالنسبة لجميع المشروعات. يقع نحو 70 في المائة من المشروعات التي يدعمها الصندوق في بيئات هامشية هشة من الناحية الإيكولوجية. فأفقر الفقراء هم في أغلب الأحيان الأشد اعتماداً على البيئة الطبيعية لتحقيق رفاههم ولتنوع سبل العيش لديهم. كما يعيش هؤلاء في المناطق الأشد ضعفاً وهشاشة من الناحية الإيكولوجية، من قبيل سهول الفيضانات والأراضي المرتفعة ومناطق هطول المطر الهامشي.

50 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الثروة الحيوانية وتغير المناخ، ورقة مواضعية عن الثروة الحيوانية أعدت حلقة العمل المعنية بجماعات الممارسة لتنمية الثروة الحيوانية ومصادر الأسماك بصورة مناصرة للفقراء، 12 - 13 يناير/ كانون الثاني 2009، روما. www.ifad.org/irkm/events/cops/papers/climate.pdf

51 يرد موجز لإطار الصندوق الاستراتيجي 2007 - 2010 على الموقع www.ifad.org/governance/sf/

52 ترد قائمة كاملة لوثائق سياسات الصندوق على الموقع: www.ifad.org/operations/policy/policydocs.htm

53 www.ifad.org/climate/strategy/e.pdf

مع ارتفاع معدلات احتفاظها بالمياه، وزيادة القدرة على التصدي للأحوال الجوية المتطرفة وتقلب المناخ. كما يمكن لنظام الإنتاج المتنوع والنظام الغذائي الذي يركز على التغذية أن يساعدا على بناء القدرة على التكيف لدى الأسر ولدى المجتمعات الريفية.

المنفعة العامة العالمية المتمثلة في تخفيف

وطأة المناخ هي إحدى الفوائد الرئيسية لهذه النهج المتعددة المنافع. تسهم هذه النهج عادة فيما يلي: تحسين خصوبة التربة وتحسين احتفاظ التربة بالكربون؛ زيادة الأخصار، وخصوصاً من خلال توسيع نطاق التغطية الشجرية؛ تخفيض انبعاثات أكسيد النترت (N_2O) والميثان (CH_4)، وذلك على التوالي من خلال تحسين إدارة المغذيات والثروة الحيوانية والأسمدة الحيوانية؛ وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من خلال بدائل الاستخدام غير المستخدم لممارسات القطع والحرق واستبعاد حرق مخلفات المحاصيل. ونظراً لعدم وجود أسواق للكربون يشارك فيها أصحاب الحيازات الصغيرة، يعتبر هذا النهج المستند إلى الفقر والمردود، وما يوفره من منافع جانبية قوية تتصل بتخفيف الوطأة، هو الأسلوب الأشد فعالية في تخفيض الانبعاثات من زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وإذا أخذنا بالزراعة الحرجية كمثال فإننا نجد ما يلي: كثيراً ما يؤدي غرس أشجار الأكاسيا في حقول الذرة في أفريقيا إلى مضاعفة المردود، وكذلك في الوقت نفسه إلى زيادة قدرة التربة على مقاومة تدهور الأراضي وذلك من خلال تحسين محتواها من العضويات والنتروجين وقدرتها على الاحتفاظ بالماء واعتدال المناخات المصغرة. وفي الوقت نفسه، فإنها تقلل من انبعاثات كربون التربة من خلال الحفاظ على الأخصار ومن خلال النمو الشجري، وتزيد من التنوع البيولوجي عن طريق توفير موئل متنوع وتقديم مصدر للغذاء للحيوانات البرية والمنزلية. ومن الأمثلة الأخرى مساعدة الرعويين على تحسين إدارة الأراضي، مما يمكن أن يؤثر على سبل العيش لديهم وأن يحقق في الوقت نفسه تخفيضاً في انبعاثات غازات الدفيئة. ونظراً لما للمراعي من أهمية في استخدام الأراضي (نحو 40 في المائة من مجموع سطح اليابسة)، يمكن للمربين والرعاة أن يلعبوا دوراً حاسماً في عزل كربون التربة. ويوجد في العالم ككل نحو 100 إلى 200 مليون من الأسر الرعوية تغطي 5 000 مليون هكتار من المراعي - وهي تخزن 30 في المائة من المخزون الكربوني العالمي.⁵⁰

إن تحقيق إمكانات الزراعة الكاملة في الأمن الغذائي والاستدامة البيئية والفرص الاقتصادية إنما يتطلب تغييراً أساسياً في أسلوب عمل النظم.

المنتدى الاقتصادي العالمي⁵⁴

في سياق التقييمات في التقارير السنوية لنتائج وأثر عمليات الصندوق⁵⁵. وفي بعض الحالات، تعرضت المخاطر والفرص المتصلة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية إلى الإهمال أو لعدم تناولها بصورة كافية؛ كما نسب سوء الأداء إلى ضعف التنفيذ. وفي بعض الأحيان، ينظر إلى المسائل البيئية بوصفها منفصلة عن أنشطة المشروع الأساسية أو ترد كمكونات منفصلة من مكونات المشروع لا تؤثر فيه عموماً ونظراً لتعقد إدارة البيئة والموارد الطبيعية وطبيعتها الشاملة، تنصف بالضعف القاعدة الإحصائية لقياس دعم الصندوق الموجه إليها، من حيث حجمه أو أثره.

هناك مجال واسع لإدماج تغير المناخ في حافظة الصندوق بصورة أكثر منهجية. تتزايد طلبات حكومات البلدان النامية للحصول على دعم من الصندوق للتصدي لتحديات البيئة والمناخ، وتسعى استراتيجية تغير المناخ للتصدي لهذا التحدي؛ فهدفها الأساسي يتمثل في دعم النهج المتكثفة إزاء مساعدة فقراء الريف - نساءً ورجالاً - على بناء قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ. وتعترف الاستراتيجية بفوائد إدراج التكيف وتخفيف الوطأة، وهي ترمي إلى زيادة صفة الصندوق كمنظمة "ذكية مناخياً" يُدمج فيها تغير المناخ بصورة منهجية في البرامج والسياسات والأنشطة الأساسية. وهناك مجال إلى مواصلة تحسين الإجراءات وتوجيه مزيد من الاهتمام في إدخال مسائل إدارة البيئة والموارد الطبيعية في إدارة البرامج القطرية. ويمكن لإجراءات الصندوق للتقييم البيئي والاجتماعي⁵⁶ واستخدامها في عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة أن تصبح أدوات استباقية في إدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية بصورة أكثر منهجية في حافظة الصندوق.

استخدم الصندوق بشكل محدود التمويل المشترك البيئي المخصص. ولديه إمكانية للتأكد من توجيه كميات أكبر من التمويل الخاص بالتكيف مع تغير المناخ وبالبنوع البيولوجي لإفادة السكان الريفيين الفقراء. يأتي ما يوجد لدى الصندوق من تمويل مشترك لأغراض البيئة بصورة رئيسية من خلال شراكته العالية القيمة مع مرفق البيئة العالمية الذي ساعد على تخصيص نحو 20 مليون دولار أمريكي سنوياً للتمويل المشترك للمنتج. إن تغير المناخ يزيد من تكاليف التنمية⁵⁷ ولا يتوفر حالياً للسكان الريفيين الفقراء إلا إمكانات محدودة للحصول على

يتمتع الصندوق بسنين طويلة من الخبرة في مساعدة المجتمعات الريفية الفقيرة على إدارة مواردها الطبيعية. وتكمن الميزة النسبية للصندوق في التمكين وفي إنشاء أو تعزيز نظم لإدارة الموارد الطبيعية تستند إلى المجتمعات المحلية. وقد دأبت استثمارات الصندوق الواسعة النطاق في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية حديداً على استخدام هذه النهج المستندة إلى المجتمعات المحلية في تكثيف الزراعة بصورة مستدامة - مما يشكل أحد جوانب التركيز الأساسية في تقرير الفقر الريفي 2011، وتشمل المجالات الأساسية لمشاركة الصندوق ما يلي: تحسين إدارة المراعي، والزراعة المستندة إلى الصون، وثبيت الكثبان الرملية، والزراعة الحرجية وزرع الغابات، والإدارة المستدامة للغابات (بما في ذلك منتجات الغابات غير الخشبية)، وإدارة المستجمعات المائية وإصلاحها، وإدارة الموارد البحرية، وممارسات الزراعة العضوية، والمكافحة المتكاملة للأفات، وحفظ التربة والمياه، واستصلاح الأراضي، وتنمية مصادر الطاقة البديلة.

من حيث الإمكان، يستطيع الصندوق أن يقدم المزيد - من خلال زيادة التحول من التفكير في البيئة باعتبارها مسألة وقاية إلى اعتبارها مجالاً يمكن للصندوق فيه تعظيم الفرص المتاحة لتحسين النتائج والأثر. من الناحية التاريخية، وحتى في الأحوال التي توفرت فيها إجراءات متينة، كانت إدارة البيئة والموارد الطبيعية تعتبر باستمرار مجال التأثير الأضعف في المشروعات التي يدعمها الصندوق منذ عام 2002، وذلك

World Economic Forum, 54 *Realizing a New Vision for Agriculture: A roadmap for stakeholders*. Prepared in collaboration with McKinsey and Company (Geneva, 2010), www3.weforum.org/docs/IP/AM11/CO/WEF_AgricultureNewVision_Roadmap_2011.pdf

55 مكتب التقييم في الصندوق، التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق التي جرى تقييمها في 2008 (روما، 2009).

www.ifad.org/evaluation/arri/2009/arri.pdf

www.ifad.org/gbdocs/56eb/96/e/EB-2009-96-R-7.pdf.

57 يقدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن تكلفة التكيف مع تغير المناخ في زراعة العالم النامي يبلغ 7 - 8 مليارات من الدولارات الأمريكية سنوياً، وتفقد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التكلفة سنوياً 11.3 - 12.6 مليار دولار أمريكي عام 2030، ومع أن التقديرات تتباين، فإن معظم الناس يعتبرون أن سيناريو الاستقرار على درجتين سيناريو شديد الطموح وهو غالباً لا يأخذ في اعتباره التكاليف المرتفعة من قبيل تدهور النظم الأيكولوجية وفقدان ما يرتبط بها من سلع وخدمات لها أهمية كبرى بالنسبة للزراعة.



والصعوبات التي يحددها السكان الريفيون الفقراء أنفسهم، والتي تستند إلى معرفتهم وعاداتهم وأولوياتهم المحلية. وسيشكل التكيف المستند إلى المجتمعات المحلية وإلى النظم الإيكولوجية، وبصورة متزايدة، عنصراً أساسياً في تصميم المشروعات. وستهدف المشروعات التي يدعمها الصندوق إلى زيادة فهم الشركاء للأسباب الكامنة خلف الضعف، بما في ذلك إدخال معلومات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتغير المناخ في تقديرات الضعف.

هناك مجال واسع لتعزيز قاعدة المعرفة التي تقوم عليها إدارة البيئة والموارد الطبيعية في عمليات الصندوق. لم تشهد تجارب الصندوق الإيجابية فيما يتعلق "بما يمكن أن يحقق النجاح" توثيقاً وتفاصيلاً منهجياً. وهناك حاجة إلى عمل يرمي إلى استيعاب هذه التجارب والأخذ بأحدث المعارف والمعلومات ودعم الحوار والتبادل⁵⁹ وتوفير أدوات يسهل استخدامها وتستند إلى الطلب لدعم إدماج الممارسات السليمة بيئياً والذكية مناخياً في مختلف جوانب دورة المشروعات، مع الاهتمام بالتدليل على فائدتها الاقتصادية والاجتماعية. من ذلك مثلاً أن نهج استخدام الأراضي والزراعة المستدامة تستخدم المعارف بصورة أكثر كثافة من النهج التقليدية الشائعة للثورة الخضراء. إن آثار المناخ والبيانات والمعلومات الخاصة به أميل لأن تكون محددة محلياً، وكذلك شأن القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأصول الطبيعية. وقد أسهم عدم توفر خطوط أساس ومعايير لقياس الآثار البيئية إلى ضعف في فهم الترابط بين الفقر والبيئة، بما يشمل ما يتصل بذلك من مخاطر وفرص. ويمكن أن يتصف بالصعوبة أو بارتفاع التكلفة قياس صحة الأصول الطبيعية من قبيل التنوع البيولوجي أو خصوبة التربة، غير أن استخدام دراسات الأساس والمؤشرات ودراسات محاسبة الموارد وقياس آثار الأصول الطبيعية، إلى جانب الشراكات الابتكارية مع مقدمي البيانات والمعلومات (من قبيل شركات السواتل)، يمكن أن يساعد حوار السياسات على

التمويل الخاص بالمناخ. ولا يستفيد فقراء الريف من الآليات الرسمية الموجودة لتمويل الكربون كما لا يصلون إلا بصورة محدودة إلى أسواق الكربون الطوعية وغيرها من أسواق النظم الإيكولوجية القائمة. ومن حيث التمويل العام، أنشئت صناديق عالمية مختلفة لتعبئة التمويل العام لأغراض التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، مع أن الزراعة لا تحتل مكانة عالية بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء. وفي العادة، لا توجه إلا حصة صغيرة جداً من المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية في البلدان النامية إلى النهج المستدامة بيئياً. على أن هناك إمكانات كبرى لذلك. ويقدر التقرير الصادر مؤخراً عن اقتصاد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي⁶⁷ أن حجم الأسواق السنوية للمنتجات الزراعية الموثقة سيصل عام 2020 إلى 210 مليارات دولار أمريكي، وأن مدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية المتعلقة بإلياه ستبلغ 6 مليارات دولار أمريكي، في حين أن تعويضات التنوع البيولوجي الطوعية ستقارب 100 مليون دولار أمريكي سنوياً.

مع تزايد عدد مشروعات سلاسل القيمة في حافظة الصندوق (45.5 في المائة في 2009)،⁶⁸ تتوفر فرصة لزيادة الأثر البيئي الإيجابي الناتج عن سلاسل القيمة ولتفادي المخاطر السلبية. هناك مجال متزايد لاستحداث عملية توثيق تتكفل بأن تمثل سلاسل التوريد بالمعايير البيئية وتروج عمليات الشراء والمشتريات الخضراء. وتعمل الشركات الكبرى بصورة متزايدة على وضع معايير بيئية تفصيلية لمتطلبات الشراء لتأمين المواد الأولية. وهناك مخاطر سلبية كبيرة يتعين النظر فيها عندما يأتي دخول الأسواق على حساب تحويل الأراضي على نطاق واسع إلى إنتاج محاصيل أحادية، الأمر الذي يقلل من القدرة على التكيف نظراً لشدة الاعتماد على صنف واحد. إضافة لذلك، مع تزايد مشاركة المجتمعات الريفية الفقيرة في تجهيز المنتجات الزراعية، يتعين عليها أن تستعد للتخلص بصورة سليمة من الفضلات.

ينبغي أن يستفيد الصندوق من ميزته النسبية المتمثلة في النهج التشاركية والمستندة إلى المجتمعات المحلية. تعتبر النهج المستدامة المستندة إلى المجتمعات المحلية أساسية لإدارة الموارد الطبيعية بصورة فعالة. كما يتصف بأهمية أساسية الترويج المستمر للنهج التشاركية وعمليات البرمجة المحلية التي تستجيب للاحتياجات والأولويات والفرص

www.teebweb. 58
org/LinkClick.aspx?
fileticket=bYhDohL_TuM
%3d&tabid=924&mid=1813.

59 زادت نسبة المشروعات التي تشكل سلاسل القيمة مكوناً منفصلاً أو محل تركيز رئيسي فيها من 3.3 في المائة في 1999 إلى 45.5 في المائة من المشروعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009. وبلغ عدد المشروعات سلاسل القيمة المقدمة إلى المجلس 17 مشروعاً. وهو عددها الأعلى، في عام 2007. ويصل ذلك 48.6 في المائة من مجموع المشروعات المقدمة ذلك العام، ومن أصل الإجمالي البالغ 2.6 مليار دولار أمريكي المستثمر في المشروعات الـ 78. خصص مبلغ 925 مليون دولار أمريكي (أو 35 في المائة من المجموع) لمشروعات سلاسل القيمة أو المشروعات التي تشكل سلاسل القيمة مكوناً فيها.

مساندة الحكومات والمجتمعات المحلية على حد سواء للاستثمار في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وبناء القدرة على التكيف مع المخاطر والصدمات.

يشكل التقاسم المباشر للمعرفة المحلية بين المزارعين وصناع سياسات البلدان النامية مسارا فعالا لتوسيع النطاق. تبين تجربة الصندوق أن التعلّم فيما بين المجتمعات الريفية الفقيرة كثيرا ما يكون الطريق الأكثر صعوبة لتشجيع اعتماد الممارسات المحسنة التي يمكنها أن تؤدي إلى الابتكار وأن توفر الزخم اللازم لتوسيع النطاق. ولتشجيع التكيف مع تلك الممارسات، وستكون مدارس المزارعين الميدانية والأنشطة المشابهة التي تدعم التعلّم فيما بين بلدان الجنوب وبين الشركاء من البلدان النامية هدفا لأنشطة نشر المعرفة والتعلّم بغية تحسين إدارة الأصول الطبيعية.

يتزايد طلب شركاء الصندوق الحكوميين على تقديم الدعم لأنشطة إدارة البيئة والموارد الطبيعية، غير أنه لا يزال هناك كثير من القيود السياسية والمؤسسية المستمرة. يؤدي تغير المناخ والتدهور السريع في بعض البيئات المادية إلى زيادة في طلب البلدان على المساعدة لأغراض إدارة البيئة والموارد الطبيعية. على أن الطلب لا يزال على درجة عالية من التنوع. وقد يعود ذلك إلى عوامل كثيرة منها الأطر السياسية القائمة التي تضر بالبيئة من قبيل الإعانات الداعمة لاستخدام المياه والسياسات التي لا تساند حيازة الأرض وعدم وجود دعم تاريخي

وسياسي ومؤسسي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ونظرا للطابع المكثف لاستخدام المعارف في تدخلات إدارة البيئة والموارد الطبيعية والحاجة إلى دراسات جدوى تعدّ في البداية، فإن قلة توفر المنح لتغطية هذه التكلفة يشكل في بعض الأحيان صعوبة أمام إعطاء الأولوية للطلب على دعم الإدارة المستدامة وعائقا في وجه تقبلها في حافظة الإقراض الأساسية.

تتوفر للصندوق قاعدة سليمة يمكن منها تعزيز ومضاعفة ما يقوم به من مشاركة وتوعية في العمليات والمحافل الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ. ويشارك الصندوق بنشاط في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كما يعمل على المشاركة بقدر أقوى في اتفاقية التنوع البيولوجي. وسعى للمضي قدما في هذا المجال، وعلى ضوء مؤتمر قمة ريو+20 في عام 2012 وما بعده، سيسعى الصندوق إلى إرشاد هذه العمليات ودعمها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بحيث تستجيب بصورة وافية لاحتياجات السكان الريفيين الفقراء. كما يستضيف الصندوق الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهو، تقليديا، شريك قوي في مكافحة التصحر في مختلف أنحاء العالم.



دراسة حالة

النمو الأخضر من خلال سلاسل القيمة في غرب أفريقيا



ساعد الصندوق في سان تومي وبرينسيبي على بعث قطاع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

للكاكاو الذي كان يعاني نتيجة انهيار أسعار الأسواق العالمية. وبدلاً من التركيز على الكاكاو التقليدية، التي تبقى من الناحية الاقتصادية غير جذابة لصغار المنتجين، أقام برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصائد الأسماك الحرفية شراكات بين القطاعين العام والخاص مع مشترتين في الخارج للكاكاو العضوية العالية الجودة على أساس التجارة المنصفة. وخلال فترة قصيرة من الوقت، ساعدت هذه الترتيبات المزارعين على إنشاء تعاونيات للتصدير وتحقيق مداخيل ثابتة ومحسنة كثيراً. ويحتاج المزارعون المشاركون إلى سنتين للتمكن من إعلان خلو أرضهم من مخلفات الأسمدة الكيماوية ما يؤهلهم للحصول على شهادة البيئة

العضوية (©Ecocert). ويقدم تقنيون يعملون لدى أحد المشترين. وهو المعهد الوطني للبحوث الزراعية، وموظفو المشروع التدريب للمزارعين على الزراعة العضوية وزراعة الحفظ. وعلى التجهيف الشمسي والإدارة المتكاملة للأفات وغير ذلك من الممارسات المستدامة بيئياً. وعلى الإدارة التعاونية والإرشاد التعاوني والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى مبادئ التجارة المنصفة.

وفي سيراليون، تهدف مبادرة جديدة، هي مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية بالإضافة إلى أمور أخرى، إلى الاستفادة من تجربة سان تومي وبرينسيبي واستغلال إمكانات الأسواق المتنامية في مجال الكاكاو العضوية العالية الجودة على أساس التجارة المنصفة. وسيعمل المشروع على استصلاح مزرعة للكاكاو مساحتها 000 5 هكتار كانت قد هُجرت خلال الحرب، وقد حدد بالفعل كشركاء منفذين

تعاونية الألفية لزراع الكاكاو ومنظمة بيو المتحدة، وهما مؤسستان حاصلتان على شهادة الزراعة العضوية وتصدير الكاكاو بموجب صفة التجارة المنصفة. وتشمل الأنشطة تدريب الموظفين والمزارعين وتقديم الدعم لعملية استصلاح المزرعة وتحسين إدارتها. وأسعار الكاكاو العالية الجودة الموثقة أقل عرضة لتقلبات السوق، مما يشجع الاستثمارات الجديدة ويتكفل بالاستدامة. وإلى جانب الدخل الإضافي الذي تأتي به الزراعات المتداخلة المحاصيل، تساعد نظم الزراعة الحرجية للكاكاو مزيداً من التنوع البيولوجي وتمنع تدهور الأراضي والتعرية الناتجة عن زراعة القطع والحرق. وستوفر منحة لصندوق أقل البلدان نمواً قدمها مرفق البيئة العالمية الدعم للمشروع من خلال التخطيط للتكيف مع تغير المناخ بالاستناد إلى المجتمعات المحلية - وذلك على شكل استثمارات مباشرة في حفظ التربة والمياه والإدارة المستدامة للأراضي ومراقبة التعرية.

2. سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية: المبادئ الأساسية العشرة

يتمثل الهدف من سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية في: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التخلص من الفقر ومن عدم العودة إليه. من خلال توفير سبل للرزق ونظم إيكولوجية أكثر إنتاجية وأقوى قدرة على التكيف.

وتتمثل الغاية منها في:

إدماج الإدارة المستدامة للأصول الطبيعية في مختلف أنشطة الصندوق وشركائه.

سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية: ملخص للمبادئ الأساسية التي سيروج لها الصندوق:

1 توسيع نطاق الاستثمار في النهج المتعددة المنافع لأغراض تكثيف الزراعة المستدامة:

2 الاعتراف بقيمة الأصول الطبيعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة التوعية بها:

3 إتباع نهج إزاء التنمية الريفية تتصف "بذكائها مناخياً":

4 زيادة الاهتمام بالمخاطر والقدرة على التكيف بغية إدارة الصدمات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية:

5 المشاركة في سلاسل القيمة لتحريك النمو الأخضر:

6 تحسين تسيير الأصول الطبيعية للسكان الريفيين الفقراء بتعزيز حيازة الأراضي والتمكين بقيادة المجتمعات المحلية:

7 تنوع سبل العيش للحد من الضعف وبناء القدرة على التكيف لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:

8 المساواة للمرأة والشعوب الأصلية وتمكينهما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية:

9 زيادة إمكانية حصول المجتمعات الريفية الفقيرة على التمويل المنعلق بالبيئة والمناخ:

10 الالتزام البيئي من خلال تغيير سلوكه.

إن سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية هذه لا تبدأ من نقطة الصفر. فهي تبني على الالتزامات المقطوعة في سياسات الصندوق الأخرى.⁶⁰ وخصوصاً استراتيجيات تغيير المناخ (2010) وإجراءات التقييم البيئي والاجتماعي (2009) وسياسة تحسين الحصول على الأمن الخاص بالأراضي وحيازتها (2008) وسياسة العمل مع الشعوب الأصلية (2009) وتقرير الفرض الريفي 2011، وهي جميعاً تعترف بالدور الأساسي الذي تلعبه الأصول الطبيعية في تأمين سبل العيش للسكان الريفيين الفقراء. كما أن السياسة الحالية مدبنة بالكثير لتتعلم من تجارب الممارسات الفضلى الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية في المؤسسات والمنظمات الإنمائية الأخرى (أنظر الملحق الأول). وقد استكمل هذا كله باستعراضات للأدبيات حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وبمشاورات إقليمية وتعليقات وردت من داخل الصندوق ومن الشركاء.

مبادئ الصندوق التوجيهية الأساسية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية

يعرض هذا القسم عشرة مبادئ أساسية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتوفر هذه المبادئ الأساس لتشكيل برامج الصندوق واستثماراته ولتعزيز أنشطة إدارة البيئة والموارد الطبيعية في مختلف أنحاء الصندوق. وقد أوردنا أمثلة عن دراسات حالة توضح التطبيقات العملية لهذه المبادئ وتفاعلاتها انطلاقاً من واقع خبرة الصندوق في إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

60 ترد قائمة كاملة لسياسات الصندوق على الموقع: www.ifad.org/operations/policy/policydocs.htm



يتحقق ذلك ضمناً في تصميم المشروعات والسياسات من خلال الاعتراف بأهمية صيانة صحة الأصول الطبيعية - أو حيثما يمكن القياس صراحة، بحيث يمكن حساب تكاليف إدارة الموارد الطبيعية وصحتها بصورة ملائمة مع الوقت.

**المبدأ 3. سيروج الصندوق
لاتتبع نهج إزاء التنمية
الريفية تتصف "بذكائها
مناخياً. كما ورد في استراتيجية**

تغير المناخ. يتعلق هذا المبدأ بالإدماج النهجي لمسائل تغير المناخ - إلى جانب المخاطر والفرص والموضوعات الأخرى - في البرامج والسياسات والأنشطة الإنمائية. وهو يقضي بالأخذ بنهج مبتكرة إزاء تمكين المنتجين الريفيين الفقراء من التكيف - ولاسيما النساء والشعوب الأصلية - من خلال تخفيف المخاطر وبناء القدرات على التكيف مع تغير المناخ؛ ومساعدة المزارعين الريفيين الفقراء على الاستفادة من الحوافز المتوفرة والتمويل الخاص بالتكيف وتخفيف الوطأة؛ وإرشاد حوار أكثر تماسكاً حول تغير المناخ، والتنمية الريفية، والزراعة، والأمن الغذائي.

**المبدأ 4. سيروج الصندوق
لزيادة الاهتمام بالمخاطر
والقدرة على التكيف بغية
إدارة الصدمات المتعلقة**

بالبيئة والموارد الطبيعية. عملاً على تعزيز قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف، سيعجل الصندوق بجهوده لإدارة ما يلي: التعرض للمخاطر؛ وتحليل المخاطر والضعف؛ والمعارف وخدمات معلومات الأحوال الجوية؛ والترابط بين صحة النظم الإيكولوجية وأنشطة الاستعداد للكوارث/التخفيف من المخاطر؛ ونظم الإنتاج المتينة والمكيفة محلياً - والترويج لتنويع سبل العيش والمدخيل ولشبكات الأمان الاجتماعي. وتتصف صحة النظم الإيكولوجية وتنوع المدخيل والإدارة التشاركية بأهمية كبرى للتمكن من الصمود في وجه الصدمات المتزايدة وتناقض

**المبدأ 1. سيروج الصندوق
لتوسيع نطاق الاستثمار في
النهج المتعددة المنافع لأغراض
تكثيف الزراعة المستدامة.**

ويعني هذا المبدأ الأخذ بأساليب لتكثيف الزراعة المستدامة مكيفة محلياً ومناصرة للفقراء تعترف بتعقيدات تفاعل الناس مع الأراضي. ومن المعالم الهامة لهذه النهج أنها تقدم منافع متعددة في الإنتاج والحد من الفقر ورعاية البيئة، بما في ذلك الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتخفيض الانبعاثات وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويمكن لنهج استخدام الأراضي المدعومة بالتحليلات المكانية أن تحدد كيف يمكن للاستثمارات أو للممارسات الإدارية في مختلف أجزاء قطع الأراضي أو المستجمعات المائية أن تحقق المنافع أو أن تقلل من الآثار السلبية على الأجزاء الأخرى بحيث تحقق التواصل بين النظم المائية أو موائل الحياة البرية، وما شابه ذلك. كما يمكن أن توجد علاقات تتصل بحجم الأراضي تقيمها منظمات المزارعين (وفورات الحجم في التسويق أو تبادل توفير المدخلات أو العمل المشترك، بما في ذلك العمل السياسي)؛ أو لأغراض تخضير سلاسل القيمة عبر منطقة كاملة. ومع ارتفاع تكاليف الطاقة، تقدم هذه النهج بدائل إنتاجية مستدامة لا تستند إلى استخدام الطاقة بصورة مكثفة.

**المبدأ 2. سيروج الصندوق
للاعترا ف بقيمة الأصول
الطبيعية من الناحية
الاقتصادية والاجتماعية**

والثقافية وزيادة التوعية بها. الاعتراف العالمي يزيد من الحاجة إلى فهم جملة القيم البيئية، وتكاليف الآثار البيئية ومنافعها، وقيمة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي⁶¹ والسلع والخدمات التي توفرها. ويمكن أن تشمل القيم التكاليف المباشرة وغير المباشرة، على أنها تضم بشكل خاص القيم الاجتماعية والثقافية التي تهتم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وللتقييم الأعلى أهمية كبرى لزيادة الإنتاج وقياس التغير في صحة البيئة، والتكفل بالاستدامة وتوفير الصحة والتغذية الأفضل للسكان الريفيين الفقراء. ويمكن أن

TEEB, *Climate Issues 61 Update*. (Bonn: TEEB/UNEP, 2009); IBRD/World Bank, *Where is the Wealth of Nations?* (Washington, DC: IBRD, 2006); United Nations Millennium Assessment Board, *Millennium Ecosystems Assessment*. (Washington, DC: Island Press, 2005).

وتفادي استخدام إعانات الدعم المضرّة بالبيئة. ويعتبر تمكين المجتمعات المحليّة والأفراد من إدارة عملياتهم الإنمائية ودفع عجلتها بأنفسهم، وتوفير الاعتراف القانوني والحماية القانونية لحقوقهم في الحصول على الموارد الطبيعيّة والسيطرة عليها واستخدامها، من الأمور الأساسيّة للتسيير الجيد والتصميم الفعال للبرامج. ويتطلب بناء القدرة على التكيف لدى مستخدمي الموارد المشاعية الكبيرة دعماً واضحاً لنظم الإدارة والحيازة المحليّة واعترافاً صريحاً بها. ويسلم الصندوق بأهمية تحسين الحصول على أمن الأراضي والحيازة⁶⁵ وهو يساند المبادرات الدوليّة الجارية التي تروج لحسن تسيير الأراضي وللاستثمار المسؤول النصف في الزراعة. وهي تشمل ما يلي: (1) العمليّة التي بادرت بها منظمة الأغذية والزراعة لوضع خطوط توجيهية للتسيير المسؤول لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعيّة؛ (2) عمليّة لوضع مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ييسرها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق ومؤتمر الأمم المتحدّة للتجارة والتنمية.⁶⁶

المبدأ 7. سيروج الصندوق لتنوع سبل العيش للحد من الضعف وبناء القدرة على التكيف لأغراض الإدارة

المستدامة للموارد الطبيعيّة. يعتبر تنوع سبل العيش شرطاً مسبقاً أساسياً لتخفيف المخاطر وبناء القدرة على التكيف وتحقيق الأمن الغذائي. ويمكن لمصادر الدخل خارج المزرعة والتمكّن من الحصول على الأصول الطبيعيّة المتنوعة والأمنّة وعلى فرص الدخل ومن دخول الأسواق أن يقلل من الضغط على النظم الإيكولوجية وأن يتجنب استنزاف الأصول الطبيعيّة الناتج عن الفقر. وسيعزز الصندوق دعمه الجاري ويكمّله بالنهج المقترحة لإدارة الموارد الطبيعيّة، ترويحاً لفرص تنوع سبل العيش وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على فرص الدخل.

التغذية. وسيعزز الصندوق من الروابط مع الوكالات وأصحاب المصلحة من يقوم بجهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف. كما سيقوم ببناء قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف من خلال إقامة شراكات متأصلة ميدانياً مع وكالات الأمم المتحدّة والمؤسسات الماليّة الدوليّة وغير ذلك من الشركاء.

المبدأ 5. سيروج الصندوق للمشاركة في سلاسل القيمة للدفع بالنمو الأخضر. يمثل التكامل المتزايد بين

سلاسل القيمة المحليّة والدوليّة⁶² عاملاً له أهمية محتملة كبيرة في دفع عجلة توسيع نطاق الممارسات السليمة بيئياً والترويج للنمو الأخضر الشامل. غير أن لذلك آثار سلبية كبيرة إذا جاء دخول الأسواق على حساب تحويل الأراضي على نطاق واسع إلى إنتاج محاصيل أحادية. وقد أعلن عدد من كبار مشتري الأغذية العالميين معايير لمشتريات الزراعة المستدامة. وهي معايير تمثل فرصة أمام فقراء الريف الذين يمارسون بالفعل وفي كثير من الحالات أساليب الإنتاج المنخفضة المدخلات (انظر بيان الممارسة الفضلى (3) في الملحق الأول).

المبدأ 6. سيروج الصندوق لتحسين تسيير الأصول الطبيعيّة لفقراء الريف بتعزيز حيازة الأراضي

والتمكين بقيادة المجتمعات المحليّة.⁶³ في كثير من الأحيان. يعود تدهور البيئة أساساً لإخفاقات في التسيير.⁶⁴ وهي إخفاقات تتطلب تصحيحها محلياً وقطرياً ودولياً بأمور منها على سبيل المثال ما يلي: الترويج لسيادة القانون ووضع السياسات والتشريعات البيئية الملائمة ووضع تقييم دولي للانبعاثات؛ وتحسين أمن حيازة الأراضي؛

62 التدخل الخاص بسلاسل القيمة هو الذي يحوّل الأنشطة اللازمة لمعالجة الصعوبات الإنمائية التي تواجه منتجا زراعياً محددًا (من قبيل توريد المدخلات، وتطوير ونقل التكنولوجيا ذات الواجهة السوقية، وتنمية الهياكل الأساسية، والإئتمان، وبناء القدرات). عملاً على تيسير الدخول إلى الأسواق للبيع في النقطة المناسبة، إما بشكل خام أو نصف مجهز أو مجهز بالكامل. والتدخل الخاص بسلاسل القيمة والمتاصر للفقراء يضع النهج التي تدرج الفقراء في السلاسل بغيّة زيادة مداخيلهم. أساساً من خلال تحسين الأسعار الزراعيّة المباشرة والتصدي للصعوبات بصورة منسقة. تقرير تنمية سلاسل القيمة الريفيّة الناصرة للفقراء، (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة، سبتمبر في 2011).

63 وثيقة سياسة الصندوق لتحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها متاحة على الموقع: www.ifad.org/pub/policy/land/e.pdf

64 الصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة، تقرير الفقر الريفي 2011

65 أنظر الحاشية 63

66 http://www.ifad.org/pub/land/land_grab.pdf



إقراضاً يراعي البيئة لنقل تدفقات رأس المال الدولي إلى مشروعات القروض. وبأن تروج هذه المؤسسات التجارية⁶⁸ للمعايير البيئية المعترف بها دولياً، بما فيها فرز الاستثمارات باستخدام إجراءات التقييم البيئي الملائمة.

المبدأ 10. سيروج الصندوق

للاللتزام البيئي من خلال

تغيير سلوكه. يتعين على

الصندوق. في سياق إدماجه

لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في مختلف عملياته ودعوته لتبني الشركاء لممارسات أكثر استدامة. أن يقدم مثلاً أعلى كذلك في كفاءة عملياته الخاصة به واستدامتها. ويتطلب هذا استثماراً مستمراً في تخضير عملياته بالتركيز خصوصاً على السفر والتوريد والمباني.

10

المبدأ 8. سيروج الصندوق

لمساواة المرأة والشعوب

الأصلية وتمكينهما

فيما يتعلق بإدارة الموارد

الطبيعية.⁶⁷ يسلم الصندوق منذ زمن طويل بأهمية الاستثمار في المرأة. وتضاعف المخاطر المتصلة بتغير المناخ من أوجه انعدام المساواة بين النساء والرجال وتضخم من الفوارق في قدرتهما على التحمل. وسيستمر الصندوق في أعمال المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة كاستراتيجية عالية القيمة للاستجابة لتغير المناخ. والشعوب الأصلية هي من أقل الناس مسؤولية عن التسبب بتغير المناخ. ومع ذلك فإن هذه الشعوب كثيراً ما تكون الأشد ضعفاً أمام تغير المناخ، وخصوصاً لأن سبل العيش لديها تعتمد دائماً على الحصول على الموارد الطبيعية الصحية وعلى التنوع البيولوجي.⁶⁸ واحتراماً لمبدأ القبول الحر المسبق المطلق. سيقدم الصندوق الدعم للشعوب الأصلية لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها على التكيف ولوضع تدابير مبتكرة للتكيف وللفرص الناشئة لمشاركة الشعوب الأصلية في عزل الكربون ولتوفير الخدمات البيئية الأخرى. وسيسترشد الصندوق بسياسته للعمل مع الشعوب الأصلية. بما في ذلك مساهمته في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية.

8

المبدأ 9. سيروج الصندوق

لزيادة إمكانية حصول

المجتمعات الريفية الفقيرة على

التمويل المتعلق بالبيئة والمناخ.

وسييسعى لإيجاد فرص جديدة للسكان الريفيين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة للاستفادة من التمويل الجديد والموجود فعلاً. فيما يتعلق بالمناخ من المصادر العامة والخاصة. كما سيروج للأخذ بتدابير تكفل بأن يتضمن التمويل الخاص من خلال الشركاء التجاريين

9

67 سياسات الصندوق الخاصة بالشعوب الأصلية والتمايز بين الجنسين متاحة على الموقع: www.ifad.org/operations/policy/policydocs.htm

68 حدد إطار الصندوق الاستراتيجي 2007 - 2010 الشعوب الأصلية كهيئة مستهدفة هامة نظراً لما تواجهه هذه الشعوب من تهميش اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي في المجتمعات التي تعيش فيها. مما يؤدي بعدد غير متناسب منها إلى التعرض للفقير المدقع والضعف الشديد.



دراسة حالة التنمية الريفية الذكية مناخياً في الصين



وتوفر الأسر، وخصوصاً النساء، 60 يوم عمل من خلال عدم القيام بأعمال جمع الحطب ومراقبة مواعيد الطهي. ويستثمر الوقت الإضافي في تربية الخنازير وإنتاج المحاصيل. ومع توفر مزيد من الوقت الذي ينفق على تحسين المحاصيل، تمكن مزارعو قرية فاذا في منطقة المشروع من زيادة إنتاج الشاي من 400 كغ إلى 2 500 كغ يومياً خلال فترة 5 سنوات. وارتفع متوسط الدخل في القرية أربعة أضعاف ليزيد قليلاً عن الدولار الواحد يومياً. وهذا أمر له أهميته في بلد يحدد خط الفقر فيها بـ 26 سنتاً في اليوم الواحد، ونتيجة للمشروع، يمكن إنقاذ ما قدره 56 600 طن من الحطب في منطقة المشروع سنوياً، ما يعادل استعادة مساحة من الغابات قدرها 7 470 هكتاراً.

الطعام باستخدام الغاز الحيوي... لقد تحسنت الأحوال". وقد قامت كل أسرة مشاركة في المشروع ببناء منشأتها الخاصة بها لتحويل الفضلات من المراحيض المنزلية وحظائر الحيوانات المجاورة، حظائر الخنازير عادة، إلى خزانات مغلقة، وتخمر الفضلات وتحول بصورة طبيعية إلى غاز وسماد عضوي. ونتيجة للمشروع، تحسنت أحوال المعيشة كما تحسنت البيئة، وتلقى الغابات الحماية وتتضاءل انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات، كما يقلل ذلك من تلوث الهواء بالدخان ويساعد على إنتاج أسمدة عضوية عالية الجودة، وإضافة لذلك، أدى المشروع إلى تحسين أوضاع النظافة الصحية في المنزل.

يسبب الميثان المنبعث عن السماد الحيواني ضرراً أكبر بـ 22 مرة من الضرر الناتج عن ثاني أكسيد الكربون. ويعمل برنامج بموله الصندوق في مقاطعة غانكسي في الصين، من خلال تحويل الفضلات البشرية والحيوانية إلى ميثان يستخدم للإضاءة والطهي، على الحد من الفقر والمساعدة في الوقت نفسه على التقليل من آثار الميثان الشديدة الضرر والخاصة بالاحترار العالمي. ويقول ليو تشون شيان، وهو مزارع يشارك في المشروع: "كنا نطهو الطعام باستخدام الحطب، وكانت العيون تدمع وتحترق بسبب الدخان وكنت أعاني دائماً من السعال. كما كان الأطفال يتعرضون كثيراً للمرض... أما الآن فإننا نطهو



3. تنفيذ سياسة الصندوق الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية: توسيع النطاق من خلال الإدماج المنهجي

الاستراتيجيات القطرية. تعتبر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج نقطة دخول أساسية لتحليل وتقييم كيف يمكن للصندوق أن يساعد الشركاء على إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وعلى الاستجابة لتغير المناخ. ويتزايد في هذه البرامج انعكاس التفكير الجديد حول هذه المسائل. غير أن بوسع الصندوق أن يفعل أكثر بضمان توفر الدراية للقيام بذلك بصورة منهجية. وستمثل إحدى أولويات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في دعم الأولويات الوطنية الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية (من قبيل النهج المستندة إلى النظم الإيكولوجية) على النحو المحدد في وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة، ومدونات السلوك، والأطر الاستراتيجية الوطنية المعنية (مثلاً، برامج العمل الخاص بالتكيف، وخطط/برامج العمل الوطني، وغير ذلك). وتتضمن هذه الأخيرة استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة واستراتيجيات تغير المناخ وأنشطة المجتمع المدني وتشجيع حوار السياسات بين جميع أصحاب المصلحة. وستبذل الجهود لزيادة عدد التقييمات البيئية الاستراتيجية التي تسترشد بها السياسات والاستراتيجيات القطرية.

تصميم المشروعات وتنفيذها. تتوفر في هذا المجال فرصة لزيادة الدعم الخاص بتوسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها. ولا يعني الإدماج المنهجي أن كلاً من المشروعات سيركز على إدارة الموارد الطبيعية، بل أن تفهم المشروعات الآثار المترتبة على الأصول الطبيعية وأن تديرها. وتتمثل الأولوية لدى الصندوق في ضمان الاستناد في تحديد المشروعات وتصميمها (بما في ذلك ضمان الجودة) وتنفيذها إلى فهم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياقها المحلي وكيفية تأثيرها على الفئات المختلفة من السكان الريفيين الفقراء، وعلى النساء بالمقارنة مع الرجال. كما أن من الأهمية بمكان فهم كيفية استخدام النهج المستند إلى النظم الإيكولوجية لبناء القدرة على التكيف وتعزيز عمليات تخطيط

سيسترشد تنفيذ السياسة الحالية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية باستراتيجية الخمس سنوات المعروضة أدناه. يتضمن إطار النتائج والتنفيذ الوارد في الملحق الثاني تلخيصاً للاستراتيجية. وتستفيد الاستراتيجية من التدابير ذات الصلة التي اتخذت تنفيذاً لاستراتيجية تغير المناخ وللإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011 - 2015، الذي سيصدر قريباً، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010 - 2012، وتتضمن هذه العناصر جميعها. وهي عناصر تركز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وعلى المخاطر وتغير المناخ.

العمليات

الهدف الاستراتيجي: توسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها بصورة منهجية في الاستراتيجيات والبرامج القطرية

سيقوم الصندوق ببناء قدرة البرامج القطرية على الاستجابة بصورة أكثر منهجية لطلبات الزبائن المتزايدة للمساعدة والابتكار في مجال تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. سيعمل الصندوق على ضمان أن التمويل سيرعى إقامة بيئات وطنية وإقليمية داعمة تخلق الشروط التمكينية لتنفيذ سياسات إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وينسجم ذلك مع نهج الصندوق إزاء تغير المناخ، وهو يعني توفير مجموعة الأدوات السليمة للمراحل الأولى من تصميم البرامج والمشروعات القطرية، بدلاً من اتباع نهج يستند كلياً إلى الامتثال في المراحل الأخيرة للموافقة على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، وعلى البرامج والمشروعات. وفي بعض الحالات، يعني ذلك أيضاً مزيداً من الانخراط - إلى جانب جهات أخرى - في جهود الحكومات الشريكة لتحسين سياساتها المحلية والوطنية.

التكيف في المجتمعات الريفية والزراعة والنظم الإيكولوجية، وتدفعات خدمات هذه النظم. وتتيح الإصلاحات الرامية إلى تعزيز إدارة برامج الصندوق فرصاً جديدة لتحسين الإدماج المنهجي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في الحافظة. ويوفر نظام تعزيز الجودة والإشراف المباشر مجالاً أوسع للانخراط التكنولوجي كما سيتمكن تزايد الحضور الميداني مزيداً من المشاركة في شبكات إدارة البيئة والموارد الطبيعية داخل البلدان.

كيف سيحقق الصندوق ذلك؟ سيحقق الصندوق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) تطبيق المبادئ العشرة لسياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية وبيانات الممارسات الفضلى المتصلة بها:

(ب) المشاركة المنهجية المعززة من جانب خبراء مختصين بالبيئة والمناخ في فرق وبعثات إدارة البرامج القطرية طوال دورة المشروعات:

(ج) توفير دعم إضافي بالمنح الخاصة بالتنوعية بإدارة البيئة والموارد الطبيعية والتشجيع عليها وإدماجها في عمليات الصندوق:

(د) تحقيق تعزيز كبير لإدارة المعرفة وجهود التدريب الموجهة لِدِري البرامج القطرية وللمديرين عموماً - بما في ذلك تقاسم المعرفة الجديدة الخاصة بتغير المناخ ووضع أدوات جديدة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية ولتغير المناخ:

(هـ) تحديث إجراءات التقييم البيئي والاجتماعي بحيث تتضمن الإجراءات التشغيلية المنقحة وبيانات الممارسات الفضلى الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية (انظر الملحق الأول). وسيقدم وسيساند ذلك تقييم المشروعات العالية المخاطر والمتوسطة المخاطر في إطار مشروعات الفئة ب، والتي تشكل معظم المشروعات المصنفة، بالإضافة إلى مضاعفة الفرص لتعزيز أثر إدارة البيئة والموارد الطبيعية:

(و) زيادة الانخراط في عملية تعزيز الجودة بحيث يتم ما يلي: (1) تقييم المشروعات في سياق عدد من العوامل الرئيسية لنجاح إدارة البيئة والموارد الطبيعية، مما يشمل سؤالاً عن الضعف أمام الصدمات المناخية لدى السكان الريفيين الفقراء الذين تعتمد سبل عيشهم على الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية: (2) سيجري بصورة منتظمة تتبع حساسية التصميم لمسائل إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وذلك في عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة: (3) سيجري تحديث مذكرات توجيهية مختارة تتعلق بتعزيز الجودة والخطوط التوجيهية لتقرير تصميم المشروعات، بحيث تعكس بيانات أفضل الممارسات الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية ولإدراج مسائل استدامة إدارة البيئة والموارد الطبيعية ونطاق التعامل معها في مختلف مراحل دورة المشروع. كما أن جهود المعرفة والتدريب تسترشد بعملية تعزيز الجودة:

(ز) تجريب إطار ملموس ومنهجي بصورة أفضل لرصد وتقييم البيئة والمناخ، بما في ذلك وضع مؤشرات إضافية من المستوى الثاني لنظام إدارة النتائج والأثر:

(ح) الإدماج الملائم للمسائل المتصلة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية في تقارير استعراض منتصف المدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، وتقارير الإشراف على المشروعات، وتقارير حالة المشروعات، وفي نظم إدارة المعرفة، وسيجري تيسير ذلك بإدراج هذه العناصر في الأماكن المناسبة في التصميم الأصلي للمشروعات:

(ط) إدراج المسائل المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتنقيحها، في التحديثات القادمة لتقسيم تقييم أداء القطاع الريفي في نظام الصندوق لتخصيص الموارد استناداً إلى الأداء.



الترويج للمعرفة والتوعية والشراكات

أثبتت مدارس المزارعين الميدانية أنها
تحقق تخفيضا كبيرا في كميات المبيدات
المستخدمة. ذلك أن المدخلات يستعاض
عنها بالمعرفة.

أوليفر دي شوتر، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني
بالحق في الغذاء⁶⁹

الهدف الاستراتيجي: المعرفة والتعلم فيما
يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية تؤدي إلى
زيادة في ما يلي: (1) الدعم الخاص بتصميم
المشروعات وتنفيذها؛ (2) الابتكار الذي
تسترشد به أنشطة استقطاب التأييد المعززة
على المستويين العالمي والوطني

تتصف الأحوال البيئية ومعارف الشعوب
الأصلية والترتيبات المؤسسية والاجتماعية
والثقافية بالترابط فيما بينها وبكونها
مرهونة بواقعها المحلي إلى حد بعيد.
ونتيجة لذلك فإن أثر هذه السياسة على أرض
الواقع سيستند إلى درجة تمكن الصندوق
من تحسين قدرته على توليد الممارسات
الفضلى والابتكارات، المتعلقة بإدارة البيئة
والموارد الطبيعية، وتحديدها وتقاسمها في
إطار حوافز منحه وقروضه العالمية ومنح
مرفق البيئة العالمية والمنح الخاصة بالبحوث.
واستنادا إلى هذه المعلومات، سيقع الصندوق
الأدوات وسيحسنها لخدمة موظفيه وشركائه
في تكرار تلك الممارسات الفضلى وتكييفها
وفي قياس التكاليف والفوائد ونقلها إلى
المجتمعات الريفية الفقيرة وحكوماتها بصورة
مفهومة ومقنعة.

ستقدم الشراكات الجديدة والقائمة
الدعم لأنشطة معرفة إدارة البيئة والموارد
الطبيعية. سينخرط الصندوق في شراكات
جديدة أو معززة مع الكيانات والشبكات
المتخصصة. كما سيعمل من خلال الشبكات
الإقليمية والمحلية القائمة على إدخال معارفه
في البرمجة الأساسية في مختلف القطاعات.
وتشمل الأمثلة عن الكيانات التي يمكن
الاستفادة منها "سبل التعلم" الإقليمية
التابعة للصندوق ومنظمة أرض أفريقيا
(TerrAfrica) وشراكة الفقر والبيئة وفريق
العمل المعني بالبيئة والتابع للمؤسسات
المالية المتعددة الأطراف.

سيعمق الصندوق مشاركته في الحوار العالمي
حول البيئة والتنمية وتغير المناخ. بالإضافة
إلى تحسين أداء حافظة الصندوق، ستعزز
أنشطة المعرفة جهودها الجارية في ميدان
استقطاب التأييد.

ويعمل الصندوق بالفعل، في سياق تنفيذه
لاستراتيجية تغير المناخ، على إبراز زراعة
أصحاب الحيازات الصغيرة في المناقشات
العالمية الدولية حول تغير المناخ، وعلى تسليط
الأضواء على أهمية فهم تأثيرات المناخ على
السكان الريفيين الفقراء في إطار المناقشات
الخاصة بالزراعة. ويشمل ذلك النجاح في
المساعدة على تحويل المناقشة حول الزراعة
وتغير المناخ من التركيز الضيق على أسواق
الكربون إلى تركيز أوسع يستند إلى النقاشات
الزراعية الأساسية حول نطاق التغير في
النهج - أي من خلال الثورة الدائمة الاخضرار.
ويتصف هذا التواصل والمشاركة بدرجة عالية
من التركيز. نظرا لقدرات الموظفين اللازمة
لإدارة مهمة الصندوق التشغيلية على الأرض.
وسيواصل الصندوق العمل بصورة وثيقة مع

ستستند الموضوعات الأساسية لتوليد
المعرفة إلى الطلب الناشئ، ستعزز المنح
البحوث وتوليد المعارف استنادا إلى الطلب
الأخضر المتزايد من جانب شركاء الصندوق
وموظفيه. وعموما، ستركز أنشطة المعرفة
على المجالات التي توفر الطلب والتنفيذ بالفعل
وبقوة أو التي يتزايد فيها ذلك الطلب والتنفيذ
بسرعة. ويشمل هذا نهج استخدام الأراضي
وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف بالاستناد
إلى النظم الإيكولوجية، وتكنولوجيا بناء
قدرة المحاصيل والحيوان على التكيف، وتخضير
سلاسل القيمة، ومعلومات البيئة والموارد
الطبيعية والمناخ، وتزويد المجتمعات المحلية
المستهدفة بالبيانات، وتوفير الفرص لفقراء
الريف للاستفادة من الشراكات بين القطاعين
العام والخاص، بما في ذلك مدفوعات/مكافآت
الخدمات البيئية وأسواق الكربون.

Olivier de Schutter, 69
Report to the Human Rights
Council on agroecology
and the right to food (2010),
www2.ohchr.org/english/
issues/food/docs/A-
HRC-16-49.pdf

الطبيعية، إلى جانب زيادة الاهتمام بقياس الأثر البيئي والاجتماعي - من خلال زيادة استخدام الدراسات الأساسية وبيانات معايير القياس لدعم التصميم والتنفيذ والتعلم وقياس الأثر وتقاسم المعرفة لأغراض توسيع نطاق النهج المتعددة المنافع.

المعارف الأساسية والابتكار وشراكات استقطاب التأيد

منظمات المزارعين، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني الدولي، والقطاع الخاص. تعتبر منظمات المنتجين الريفيين والمجتمع المدني شركاء لهم أهميتهم، ولاسيما في تجريب النهج الجديدة على مستوى المجتمعات المحلية وتقاسم الأفكار والترويج للممارسات المحسنة، واستناداً إلى العلاقات المستمرة مع منظمات من قبيل محفل الأمم المتحدة الدائم للشعوب الأصلية والمنظمات العاملة في المحفل لدى الصندوق ومنظمات المنتجين المشاركة في منتدى المزارعين، سيضاعف الصندوق تعاونه مع المجموعات المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرات محددة، بمواجهة التحديات التي يواجهها فقراء الريف في إدارة الأصول الطبيعية، وسينشئ إرساء شراكات مع القطاع الخاص باعتباره طرفاً فاعلاً أساسياً في إطلاق قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة في المشاركة في الأسواق الوطنية والدولية، ويمكن أن يتضمن ذلك أيضاً تقديم الدعم لنقل التكنولوجيات التي تتميز بالتكيف مع تغير المناخ والمنخفضة الكربون وتوسيع نطاقها.

أسرة الأمم المتحدة والمنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها. سيواصل الصندوق مشاركته في الجهود المنسقة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة:

(أ) من خلال التعاون مع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، وهو تعاون سيستمر كأولوية على نحو ما حدده اجتماع رؤساء هذه الوكالات في سبتمبر/أيلول 2009⁷⁰ ونظراً لما تتمتع به منظمة الأغذية والزراعة من تاريخ طويل من العمل التقني في مجال التكثيف المستدام للزراعة، فإن هذه الشراكة ستكون شراكة تقنية أساسية في الاستراتيجية. وإضافة لذلك، تعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على تدعيم شراكة تعاونية في

منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمحفل العالمي للمانحين للتنمية الريفية، ومنظمات المزارعين، وخالف الأرض الدولي، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها لتحقيق هذه المهمة، وسيضم قواه إلى قوى الشركاء المتخصصين الجدد تعزيزاً لهذه الجهود وتوسيعاً لنطاقها.

ستشمل النواحي الرئيسية ما يلي:

(أ) زيادة الدعم المقدم لأساليب التكثيف المستدام ومضاعفة الاهتمام بها، وذلك كجزء من الثورة الدائمة الاخضرار في الزراعة، بما في ذلك زيادة المشاركة في الشبكات البيئية، من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتمثيل مصالح فقراء الريف فيها؛

(ب) زيادة الدعوة والتعلم مع التركيز على المسائل المتعلقة بالبيئة والمناخ من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، ومنشورات الصندوق؛

(ج) تدريب الموظفين الجدد ووضع برنامج للموارد والأدوات لتناول إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ - أداة خاصة بمخاطر المناخ لفرز برامج ومشروعات الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، والتقييمات البيئية الاستراتيجية لبرامج الفرص المنفذة، بالإضافة إلى دعم جملة من الأدوات تشمل رسم الخرائط والتنبؤ لأغراض نظام المعلومات الجغرافية والتشاركية للمساعدة على إشراك المجتمعات المحلية وصنعها للقرارات الخاصة بالأصول الطبيعية؛

(د) تفعيل قاعدة بيانات إدارة البيئة والموارد الطبيعية ونظام التتبع الخاص بها، بما في ذلك قياس حجم الحافظة التي تعالج إدارة البيئة والموارد

70 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الخاضعات التعاون بين المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها، وثيقة أعدت للاستعراض من جانب دورة المجلس التنفيذي السابعة والتسعين، 14 - 15 سبتمبر/أيلول 2009.



(د) من خلال عمل الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة للإدارة البيئية، وخصوصاً حول نهج الأمم المتحدة المحتمل لعموم المنظومة إزاء التنوع البيولوجي والأراضي والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيستكشف الصندوق الفرص للعمل مع فريق الأمم المتحدة المشكل حديثاً والمعني بالاستدامة العالمية.

وتعتبر الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أحد شركاء الصندوق الرئيسيين في ميدان البحوث. ويوفر برنامج الجماعة الذي أطلق مؤخراً حول تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، ومدته 10 سنوات، فرصاً جديدة للعمل مع الجماعة في بحوث تغير المناخ واستقطاب التأييد الخاص بذلك. وهناك فرص أخرى متاحة من خلال التعاون الجاري والمقبل مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمركز العالمي للزراعة الحرجية والمركز الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومركز البحوث الحرجية الدولية والمراكز الأخرى التابعة للجماعة.

المؤسسات المالية الدولية. سيقوم

الصندوق، بصفته مؤسسة مالية دولية وفي الوقت نفسه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بزيادة المشاركة وتقاسم المعرفة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهو عضو فاعل في فريق العمل المعني بالبيئة، والتابع للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وهو فريق حقق تقدماً كبيراً نحو مواعمة النهج الذي تأخذ به هذه المؤسسات إزاء مسائل المناخ والبيئة، وخصوصاً فيما يتعلق بتقدير الأثر البيئي.

مجتمع المانحين. توفر عضوية المحفل العالمي

للمانحين للتنمية الريفية حيزاً للعمل المنسق المتعلق بتغير المناخ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية في إطار مجتمع المانحين. واستناداً إلى مشاركته الحالية المستمرة في المحفل والدعم المادي الذي يقدمه له، سيواصل الصندوق مشاركته في وضع نهج متسق يأخذ به المانحون إزاء التكيف وتخفيف الوطأة في الزراعة.

مجال إدارة مخاطر الكوارث. وسيواصل الصندوق تعميقه لهذه الجهود التعاونية بزيادة استخدامه للقدرات التحليلية المتوفرة لدى منظمة الأغذية والزراعة، كما سيعمل - على ضوء أثر تغير المناخ على الكوارث والضعف - مع برنامج الأغذية العالمي على الاستعداد للكوارث وبناء القدرات على التكيف بعد الإغاثة والإنعاش المبكر، وعلى توفير الحماية الاجتماعية. وبصفة الصندوق مضيفاً للآلية العالمية والتحالف الدولي المعني بالأراضي، تستمر الجهود لاغتنام الفرص لتطويع إمكانات التصدي لتدهور الأراضي والترويج للحصول المنصف على الأرض. وتشمل هذه الجهود بناء قدرات الصندوق على معالجة التصحر والإصلاح الزراعي والأخذ بالنهج مبتكرة إزاء إدارة النظم الإيكولوجية وبالنهج التشاركية - من قبيل مدفوعات الخدمات البيئية واستخدام رسم الخرائط التشاركي لتعزيز الملكية المجتمعية للأصول الطبيعية:⁷¹

(ب) من خلال فريق العمل المعني بتغير المناخ في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، دعماً لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك لتنفيذ النواتج المشتركة:

(ج) من خلال عملنا مع أمانة اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وخصوصاً في الشؤون التقنية المتعلقة بالتكيف وتخفيف الوطأة في الزراعة،

وفي مبادرات من قبيل برنامج عمل نيروبي المعني بآثار تغير المناخ والضعف إزاءه والتكيف معه وتخفيف وطأته.⁷²

ويتمثل الهدف الرئيسي لدى الصندوق في زيادة الاهتمام باحتياجات وشواغل فقراء الريف والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سياق الاتفاق العالمي حول

تغير المناخ في مرحلة ما بعد كيوتو، لضمان أن تتدفق منافع التمويل الخاص

بالمناخ إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء، وفي

مواصلة دعم تنفيذ الاتفاقية الإطارية بتنفيذ البرامج المحددة في برامج العمل

الوطنية للتكيف:

71 في 2009، شاركت منظومة الأمم المتحدة في عدد من المبادرات والأدوات المشتركة من قبيل الورقة المشتركة عن التكيف المقدمة إلى برنامج "تعلم" المشترك بين مؤتمر الأطراف الخامس عشر واتفاقية مكافحة التصحر، وقد أسهم الصندوق فيها من خلال تدريبه الداخلي الخاص بتغير المناخ (أي مشروع CLIMTRAIN).

72 انضم الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2007 لبرنامج عمل نيروبي التابع للاتفاقية الإطارية والمعني بآثار تغير المناخ والضعف أمامه والتكيف معه، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة البلدان على تحسين فهمها لآثار تغير المناخ وتقديرها لها وعلى اتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص تدابير وإجراءات التكيف العملية.

تعبئة الموارد

استخدام الأراضي، بحيث يتحقق الدخل للمزارعين انطلاقاً من مستوى المزارع المحلية إلى المستوى الوطني. وسيواصل الصندوق مضاعفة الموارد من الصناديق الدولية من قبيل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف. إضافة لذلك، ووفقاً لما طلبه مجلس المدراء في التجديد الثامن لموارد الصندوق، ومع استمرار التركيز على مهمته وميزته النسبية، سيعمل الصندوق على تكميل موارده الأساسية بالانفتاح على التمويل الجديد الذي سيمنحه من توسيع نطاق مشاركته في مسائل تغير المناخ وتغطية التكاليف الإضافية التي تفرضها تحديات تغير المناخ على الاستثمار في التنمية.⁷³ من ذلك مثلاً أن التمويل المشترك يمكن أن يُستخدم للترويج لحفظ النظم الإيكولوجية من خلال وضع الآليات لدفعات الخدمات البيئية، كما يمكن له أن يوجه نحو جهود التكيف من قبيل الحصول على التكنولوجيا والممارسات الزراعية المحسنة ومتطلبات استعادة النظم الإيكولوجية.

وتشمل المصادر الأساسية ما يلي:

(أ) مرفق البيئة العالمية. يمثل مرفق البيئة العالمية شريكاً استراتيجياً هاماً يتجاوز مسألة تعبئة الموارد ويشمل إدارة المعرفة. وقد عمق الصندوق، من خلال الشراكة مع مرفق البيئة العالمية، مشاركته وتعاونه مع الوكالات التابعة للمرفق.⁷⁴ وما يهيم الصندوق أن المرفق يدير حساب الأمانة التابع له وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ. وتبلغ قيمة حافظة الصندوق لدى المرفق نحو 100 مليون دولار أمريكي، وهي ترتفع بالتمويل المشترك إلى نحو 370 مليون دولار أمريكي من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وسيواصل الصندوق البناء على ترتيباته للتمويل المشترك مع المرفق، بما في ذلك حساب الأمانة "المرفق-5" وصندوق أقل البلدان نمواً التابع للاتفاقية الإطارية والذي يديره المرفق وحسابات الأمانة التابعة للصندوق الخاص لتغير المناخ.

(ب) القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. يمكن أن تكون هناك فرص أخرى لتمويل أنشطة إدارة البيئة والموارد الطبيعية لفائدة السكان الريفيين الفقراء من خلال قطاع الشركات الخاصة والمؤسسات الخيرية الخاصة والصناديق الخاصة من

الهدف الاستراتيجي: الإدماج المنهجي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية ولخاطر المناخ والفرص الخاصة به في حافظة الاستثمارات العامة من خلال الاستخدام الاستراتيجي للمنح وتعبئة التمويل التكميلي الإضافي

تكمين ميزة الصندوق النسبية في الحد من الفقر الريفي في قدرته على إرشاد القرارات الاستثمارية في البلدان النامية من خلال حافظته للإقراض. تعطي إدارة البيئة والموارد الطبيعية معدل مردود اقتصادي عالٍ، ولذا يمكن أن تعتبر استثماراً مكملاً صالحاً للأغراض العملياتية المستندة إلى القروض وحدها. على أنه في بعض الحالات، يمكن للمنح الإضافية أن تقلب الميزان لصالح مزيد من الاستثمارات المستدامة. كما يمكن استخدام منح استقطاب التأييد والبحوث في توفير المعرفة والأدوات التي تعطي حافظة الصندوق شكلها وتؤثر على السياسات على المستويين الدولي والوطني من خلال التبدليل على ارتفاع مردود النهج السليمة بيئياً والذكية مناخياً.

بالإضافة إلى ما لديه من مصادر أساسية، سيواصل الصندوق تعزيز مصادر التمويل التكميلي التقليدي لديه وسيسعى للحصول على الجديد منها لتدعيم الإدماج المنهجي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. يشهد الصندوق فرصة كبرى لمساعدة السكان الريفيين الفقراء على الاستفادة من زيادة التمويل الدولي العام والخاص المخصص للأهداف البيئية - خصوصاً فيما يتصل بتغير المناخ. وعلى الأجل الأطول، يتيح تيسير الحصول على التمويل الخاص بالكربون الفرصة لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية لصالح الفقراء ويمكن أن يدفع بعجلة تحسين إدارة

73 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير هيئة مشاورات التجديد الثامن لموارد الصندوق، 21 يناير/كانون الثاني 2009 (روما، 2009).

74 مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.



التنظيم الداخلي

الهدف الاستراتيجي: وضع إجراءات القدرات والإجراءات الداخلية السليمة لخلق الحوافز لإدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الحافظة

الهيكل التنظيمي

يتوفر لدى الصندوق الهيكل التنظيمي المناسب لتنفيذ عمله الخاص بمسائل إدارة البيئة والموارد الطبيعية، بما في ذلك ما يتصل بتغير المناخ. في أثناء تنفيذ استراتيجيات تغير المناخ، أنشئت شعبة جديدة للبيئة والمناخ في دائرة إدارة البرامج، والشعبة مجهزة حالياً بكامل ملاكها الوظيفي وهي قيد التشغيل الكامل. كما تم تعيين مختصين إقليميين في المناخ والبيئة وهم يعملون في ثلاث من الشعب الإقليمية. وستجري زيادة أخرى في القدرات من خلال إضافة طليفة في عدد الموظفين وزيادة في التدريب، إلى جانب إقامة شراكات أقوى تؤمن الخبراء الخارجيين المعنيين بتغير المناخ. وسيكون تنفيذ هذه السياسة مسؤولية مشتركة لعموم المنظمة - فالإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق سيشهد إدراج المناخ والبيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بصورة كاملة في التحليل والأهداف. وسيقوم الصندوق بما يلي: زيادة استخدام ما يوجد داخلياً من مهارات وموظفين من خلال تحديد قدرات داخلية يتم تفرغها لتنفيذ برامج عالية الجودة، ومن خلال مواصلة تدريب الموظفين.

قبيل صناديق الثروة السيادية. وخلال السنة الأولى من التنفيذ، ستوضع دراسة بتكليف من الصندوق لتحديد معالم مصادر التمويل الممكنة لأغراض تغير المناخ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية والتي يمكن للصندوق الاستفادة منها بفعل ما لديه من ميزة مقارنة مالية وإدارية ومؤسسية، إضافة لذلك، سيكون القطاع الخاص والمرافق العامة شركاء أساسيين لتكرار مخططات مدفوعات الخدمات البيئية. وقد أبرز تقرير صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "الزراعة الخضراء يمكن أن تسهم في تخفيف حدة الفقر من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، حيث يتلقى الفقراء مباشرة تدفقات المنافع المتأنية عن رأس المال الطبيعي".⁷⁵

(ج) صندوق التكيف.⁷⁶ في عام 2010، اعتمد الصندوق للعمل ككيان منفذ متعدد الأطراف لصندوق التكيف الذي سيمول مشروعات وبرامج ملموسة للتكيف في البلدان النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو.

(د) صندوق المناخ الأخضر. سيواصل الصندوق مشاركته في تصميم صناديق دولية للبيئة والمناخ تشجيعاً على إدراجها لزراعة فقراء الريف ولاسيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى وجه الخصوص، سيقوم الصندوق برصد وثيق لعملية تشكيل صندوق المناخ الأخضر عملاً على ضمان ما يلي: (1) تحديد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كمنظمة منفذة؛ (2) تصميم صندوق المناخ الأخضر بصورة تشجع، ولا تعاقب، القطاعات المتعددة المنافع من قبيل الزراعة.

(هـ) ربط زراعة فقراء الريف وأصحاب الحيازات الصغيرة بالتمويل الخاص بالغابات (مبادرات إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD))⁷⁷ سيستكشف الصندوق فرص الربط بمبادرات إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD) ضماناً لما يلي: (1) إدراج الروابط بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ومسائل تكيف المناخ والمسائل البيئية الأعم؛ (2) الاعتراف بالصندوق والتعامل معه كشريك استراتيجي في التنفيذ والتعاون.

75 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر

76 أنشأت صندوق التكيف الأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية ويستضيفه مرفق البيئة العالمية.

77 "لقد سلمت البلدان بالدور الشديد الأهمية الذي تؤديه الغابات في تخفيف وطأة تغير المناخ، وللسير قدماً بهذه المسألة، تقوم مجموعة من البلدان النامية والمتقدمة المنتمية بالتعاون الدولي ببذل الجهود للتمكين من اتخاذ تدابير سريعة فعالة وشفافة ومنسقة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (+REDD) في البلدان النامية. ويسمى هذا التعاون الجديد شراكة +REDD". الاتفاقية الإطارية، http://unfccc.int/methods_science/redd/items/5607.php

تخضير الصندوق

يعمل الصندوق بالاشتراك مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتخضير أنشطته وليصبح محايداً من حيث إضراره بالمناخ عن طريق وضع نظم وإجراءات لقياس أثره البيئي والحد منه، وهو ما كان الأمين العام للأمم المتحدة قد طلبه عام 2007. وقد انطلقت عام 2010 مبادرة "تخضير الأزرق" للتواصل مع جميع موظفي الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الخارجيين. ويجري حالياً تنسيق المبادرة الرامية إلى جعل الأمم المتحدة بمشاركة من الصندوق، أكثر استدامة، وذلك من خلال الفريق المواضيعي المعني بإدارة الاستدامة والتابع للصندوق، وهو فريق يخدمه مرفق الأمم المتحدة المستدامة ويعتبر مسؤولاً أمام مجموعة إدارة البيئة.

كما يسلم الصندوق بأنه، للتمكن من تنفيذ مهمته الأساسية، فإن عليه أن يشجع أقواله بالأفعال من خلال الحد من أثره البيئي - الأمر الذي يرسل إلى موظفيه وإلى شركائه الخارجيين رسالة تؤكد أهمية المسائل البيئية لديه. ويركز الصندوق على اعتماد الممارسات الفضلى والأخذ بتدابير تخفف من الأثر البيئي وعلى الترويج لهذه الممارسات والتدابير والعمل على إقامة مرافق مستدامة محايدة من حيث ضررها البيئي. وتشمل الإجازات المتحققة في الأونة الأخيرة ما يلي:

(أ) الحصول على شهادة "القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي" (LEED)⁷⁸ من مجلس البناء الأخضر في الولايات المتحدة عام 2009. وقد حاز الصندوق على الدرجة الذهبية من شهادة البناء الأخضر المعترف بها دولياً، اعترافاً بالتصميم الأحدث لقره وبممارساته الخاصة بالإدارة البيئية:

(ب) تحقيق تخفيض بنسبة 12 في المائة في استهلاك الكهرباء بين عامي 2008 و2009 بالإضافة إلى تخفيض جديد نسبته 3.2 في المائة في 2010:

(ج) الحصول على شهادة بأن كل ما اشتراه الصندوق من كهرباء خلال عامي 2009 و2010 يعتبر من الطاقة الخضراء لدى نظام شهادات الطاقة المتجددة:

(د) لم يتغير استهلاك الطاقة في مركز بيانات الصندوق منذ عام 2008 على الرغم من الطلب على موارد المعالجة الحاسوبية. أضف إلى ذلك أن تكنولوجيا "الشفرة الحادة" الجديدة بدأت في دخول مركز البيانات للحد من استهلاك الطاقة في المستقبل؛

(هـ) تركيب صنابير مياه الشرب للحد من استخدام عبوات المياه البلاستيكية في 2010:

(و) تم اختيار المتعاقد الخارجي لخدمات التنظيف في الصندوق على أساس ضمانات تتكفل بأن يستخدم منتجات للتنظيف تتفتت بيولوجياً وخالية من الفوسفات والنشادر وغير سامة؛

(ز) توفير حافلة لنقل الموظفين إلى محطة المترو لتقليل من استخدامهم للسيارات؛

(ح) اتخاذ التدابير لقياس ورصد عدد ومجموع الانبعاثات من رحلات الطيران؛

(ط) تنفيذ نظام رسوم رصف السيارات، للتشجيع على استخدام المواصلات العامة.

وستواصل المنظمة سيرها قدماً واستكشافها لطرق جديدة تمكنها من تحقيق بيئة عمل تزداد اخضراراً ومن مواصلة الحد من أثرها الكربوني. وسيضع الصندوق في عام 2011 خطة عمل لتخضيره. وسيجري إطلاع الجهات الخارجية على هذه الخطة وستتضمن خطوطاً زمنية لتحقيق مزيد من الإجازات في المجالات التالية:

(أ) تحسين قياس ورصد الانبعاثات والأثر البيئي - مع تحديد أهداف لهذا التحسين واضحة وقابلة للرصد؛

(ب) تحقيق تخفيضات جديدة في الانبعاثات من السفر، بما في ذلك اتخاذ تدابير ترمي لمواصلة تخفيض الأثر الكربوني الناتج عن السفر في مهام رسمية - وسيبدأ العمل بهذه التدابير في سياق الخطوط التوجيهية للسفر في 2011 - وهي من قبيل التكنولوجيات البديلة المتاحة، بما في ذلك التداول الفيديوي واستخدامات مخططات التعويض. وبصورة أعم، سيستكشف الصندوق طرق مواصلة الوسائل الخضراء للذهاب إلى العمل.

78 القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي.



قياس النجاح

يرد في الملحق الثاني إطار محدد الزمن لنتائج وتنفيذ سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتمشيا مع النهج العام في استراتيجية تغير المناخ، يسعى إطار السياسة إلى إدراج مسائل الإدارة المستدامة بصورة ملائمة في نظام الصندوق للقياس على أساس النتائج. وكموضوع يتخلل كل جوانب عملنا، سيجري تقييم الاستراتيجية من خلال عدد من القياسات الوسيطة التي تتصل أساساً بأداء المحافظة وتنفيذ الأنشطة. ويشمل إطار النتائج والتنفيذ بنود التنفيذ المتبقية من استراتيجية تغير المناخ.

ويعمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع درجات خضراء يُسترشد بها في اختياره للنفادق.

(ج) **سياسات جديدة مستدامة للشراء المؤسسي.** في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، سيأخذ الصندوق خلال عام 2011 بسياسة للشراء المستدام يتم من خلالها اختيار المنتجات والخدمات لا على أساس مواصفاتها التقنية والاقتصادية وحدها بل كذلك على أساس أثرها الكبير أو الطفيف على البيئة طوال دورة حياتها (المواد الخام وعملية الإنتاج والاستخدام وإعادة الاستخدام/التدوير وتصريف النفايات).

(د) **مرافق أكثر اخضراراً.** سيستكشف الصندوق إمكانية الحصول على شهادة "القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي" (LEED) من الدرجة البلاتينية لقره عملاً على مواصلة تخفيض أثره الكربوني وتعزيز استدامة المقر. وسيتطلب ذلك خليلاً واستثمارات إضافية، في أداء الطاقة مثلاً، واختيار المواد والموارد، وإدارة النفايات وكفاءة المياه. وسيجري استكشاف تدابير أخرى، من قبيل استخدام الألواح الشمسية، وكذلك الحلول التكنولوجية الجديدة عملاً على تخفيض الاستهلاك العام للطاقة في مكاتب الحواسيب. وسيستكشف الصندوق مع متعهد خدمات المطاعم لديه وسائل توفير خدمات إطعام مستدامة تمكن من تقديم وجبات صحية متنوعة ومستدامة تأثيرها خفيف أو معدوم على البيئة، وفي عمليات تقديم العروض الجديدة لخدمات المطاعم في المستقبل، سيشدد الصندوق على متطلبات الاستدامة في طلب العروض وفي معايير التقييم.

الملاحق

الملحق الأول: بيانات الممارسات الفضلى المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية

تم وضع بيانات الممارسات الفضلى التالية كجزء من سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وسيجري تحسين هذه البيانات في سياق عملية تنفيذ السياسة وستنصب في إجراءات الصندوق للتقييم البيئي والاجتماعي. وتطبق البيانات المبادئ الأساسية العشرة لسياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية على مجالات العمل المشترك في استثمارات التنمية الريفية. وهي تجسد نهجاً متكاملًا لا تتحقق فيه مكاسب أحد الأهداف (مثلًا، لإنتاج المحاصيل) على حساب هدف آخر (مثلًا التنوع البيولوجي). وعلى هذا الأساس، يمكن للمبادئ أن توجه التدخلات بحيث تتجاوز الأهداف المحددة لأي "قطاع" أو "قطاع فرعي" وتحقق أقصى ما يمكن من التآزر بين مجمل الأنشطة.

(1) إنتاج المحاصيل. دعم ما يلي والترويج له: (1) تحسين خصوبة التربة باستخدام نظم الزراعة المتكاملة وأساليب زراعة الصون والتناوب مع البقليات والزراعة الحرجية مع أشجار التسميد وتصنيع السماد الطبيعي وتخطيط المساحات وبناء المدرجات للحد من تعرية التربة؛ والاستخدام الرشيد للأسمدة المعدنية والكيميائيات الزراعية؛ (2) المكافحة المتكاملة لمبيدات الآفات والأعشاب الضارة لتفادي الإفراط في استخدام مبيدات الآفات والأعشاب الضارة أو استخدامها دون ضرورة؛ (3) نظم الري التي تستخدم المياه بكفاءة مع إشراك مستخدميها في إدارتها؛ (4) تعزيز تنوع المحاصيل وصيانتها وحفظه؛ (5) البحوث الخاصة بالتكنولوجيات الحيوية بالاقتران باستثمارات السلامة البيولوجية؛ (6) البحوث الخاصة بأنواع البذور والمحاصيل التي تُخد من مدخلات الطاقة والمياه والأسمدة اللازمة، واستخدام هذه الأنواع؛ (7) أنواع البذور المحددة بملاءمتها لأماكن معينة.

(2) الثروة الحيوانية. دعم ما يلي والترويج له: (1) النظم المتكاملة للمحاصيل/والثروة الحيوانية؛ (2) الأخذ بالمورثات المحسنة للثروة الحيوانية وتجنب تراجع الموارد الوراثية الحيوانية؛ (3) دور المؤسسات الرعوية والاعتراف بحقوق الحيابة وحقوق الرعي التقليدية؛ (4) تعزيز القدرة المحلية على التسيير وسياسات التسيير الوطنية والتماسك المؤسسي؛ (5) زيادة التنوع في الثروة الحيوانية؛ (6) تدوير الأسمدة الحيوانية لتصبح مغذيات عضوية للتربة.

(3) سلاسل القيمة. دعم ما يلي والترويج له: (1) أوجه الكفاءة البيئية في سلاسل القيمة الزراعية، بما في ذلك الكفاءة في استخدام المياه والطاقة؛ (2) الموازنة مع المعايير الوطنية والدولية للزراعة المستدامة والاستهلاك؛ (3) مواصلة الإنتاج المتنوع في الأراضي المعنية؛ (4) حيثما يمكن، التمكين من دخول الأسواق على أساس الأولوية لمشتري المنتجات العضوية والبيئية المتخصصة المستدامة؛ (5) خلق فرص خضراء للعمل في عموم سلاسل القيمة، بما في ذلك نظم الغذاء المحلية والإنتاج العضوي؛ (6) تيسير دخول الأسواق المحلية والإقليمية أمام نظم الإنتاج المستدام عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص تربط فقراء الريف بمدفوعات الخدمات البيئية؛ (7) العمليات الوطنية لإصدار الشهادات؛ (8) تعزيز القدرات لاعتماد أفضل الممارسات، بما في ذلك إنفاذ إدارة النفايات.

(4) التنوع البيولوجي. دعم ما يلي والترويج له: (1) تخفيض تحويل الأراضي الزراعية والأحوال البيئية السلبية المتطرفة المرتبطة بالإنتاج الزراعي؛ (2) أوجه التكامل مع المبادرات الوطنية والدولية الخاصة بحفظ التنوع البيولوجي؛ (3) الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية؛ (4) ترميم الحميات وتنميتها؛ (5) الحوافز الخاصة بحفظ واستخدام التنوع البيولوجي الزراعي المحلي من خلال سلاسل القيمة؛ (6) زيادة قدرة الزراعة على التكيف مع المظاهر المناخية المتطرفة والمتغيرة؛ (7) تجنب استنزاف الموارد العضوية الدقيقة والحيوانية والنباتية الوراثية.

- (5) **الأراضي.** دعم ما يلي والترويج له: (1) مواصلة تعزيز نظم الحيازة والوصول المتنوعة والمتداخلة: (2) تدابير تخفيض أثار استخدام الأراضي، بما في ذلك إزالة الغابات وضياع التنوع البيولوجي: (3) الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية: (4) خطط لاستخدام الأراضي في المجتمعات المحلية مع ربطها بالخطط الرفيعة المستوى لتطوير الأراضي: (5) الاستثمارات المستدامة المناصرة للفقراء والمستندة إلى الأراضي: (6) الإدارة المتكاملة للأراضي على نطاق كبير يمكن من إدارة المقايضات وتحسين أو صيانة تدفقات خدمات النظم الإيكولوجية.
- (6) **المياه.** دعم ما يلي والترويج له: (1) نهج الإدارة المتكاملة لموارد المياه على مستويات مختلفة ضمن مستجمعات المياه: (2) كفاءة استخدام المياه واستدامتها في الإنتاج، والممارسات الفاضلة في الصرف الصحي وإدارة المستجمعات: (3) تعزيز مؤسسات المياه الريفية والتسيير المتكامل للمناصر للفقراء فيما يتعلق بالأراضي والمياه.
- (7) **مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.** دعم ما يلي والترويج له: (1) تعزيز إدارة مصايد الأسماك وحقوق الحيازة لمجتمعات صيادي الأسماك على أساس جميع الموارد المشاعية: (2) الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية: (3) ترميم المحميات وتنميتها: (4) الإدارة المتكاملة للموارد البحرية والساحلية لأغراض ممارسات الصيد المستدامة: (5) الاستثمار في إعادة تدريب صيادي الأسماك وتعليمهم لإيجاد فرص عمالة بديلة: (6) تشجيع الأشكال المستدامة لتربية الأحياء المائية.
- (8) **المرحاة.** دعم ما يلي والترويج له: (1) الوصول الآمن للغابات وإدارتها المستدامة، مع التركيز بصورة خاصة على الحوافز والإدارة التشاركية للغابات: (2) الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية: (3) ترميم المحميات وتنميتها: (4) تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الطبيعية المستدامة والمتجددة ووضع مخططات لإصدار الشهادات للإدارة المستدامة للغابات: (5) تعزيز حقوق حيازة الموارد المرحية ونظم تسيير المجتمعات المحلية: (6) مواصلة الاستثمار في نظم الزراعة المرحية المتنوعة: (7) تطوير القدرة على إنتاج الأغذية البرية والمنتجات المرحية غير الخشبية: (8) بناء قدرة المؤسسات المحلية على المشاركة في الأسواق القائمة والناشئة للكربون والنظم الإيكولوجية، وعلى الاستفادة منها.
- (9) **الطاقة.** دعم ما يلي والترويج له: (1) الممارسات المستدامة في تنمية موارد الطاقة الريفية لتوسيع الأسواق وضمان التوريد الثابت: (2) استحداث وتعميم تكنولوجيات للطاقة الحيوية والطاقة المتجددة تنسم بالكفاءة ولا تتنافس مع إنتاج المحاصيل الغذائية: (3) تطوير نهج مؤسسية لإدارة الإنتاج المحلي للطاقة وما يتصل بذلك من نظم التوزيع: (4) توسيع نطاق استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة: (5) استهداف حصول فقراء الريف على الطاقة المستدامة، مع المراعاة الملأمة لأدوار الجنسين في تأمين الطاقة.
- (10) **الهيكل الأساسية.** دعم ما يلي والترويج له: (1) أوجه التآزر بين إنشاءات الهياكل الأساسية الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية: (2) إدخال تدابير تخفيف الوطأة البيئية والاجتماعية: (3) النهج المستندة إلى المجتمعات المحلية والعمالة المحلية، وخصوصاً إيجاد فرص العمل الخضراء: (4) اعتماد تكنولوجيات محددة بالسياق وتمكين من التكيف مع المناخ: (5) ضمان أن تكون جميع الاستثمارات في الهياكل الجديدة ذكية مناخياً.
- (11) **التمويل الريفي.** دعم ما يلي والترويج له: (1) زيادة حصول فقراء الريف على مصادر التمويل الأخضر القائمة والجديدة: (2) إدماج مبادئ الاستدامة البيئية في جميع سياسات الإقراض وبرامج التمويل الريفي والمؤسسات المالية الريفية التي تخدم الأسر الريفية الفقيرة: (3) التوعية من خلال مشروعات التمويل المشترك مع الصناديق ومؤسسات التمويل الريفي والمؤسسات المالية المشاركة في المشروعات وشبكات التمويل، فيما يتعلق بالربط بين التمويل المالي والاستدامة البيئية.

الملحق الثاني: نتائج سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإطار تنفيذها (2011 - 2016)

الهدف: تمكين فقراء الريف من الخلاص من الفقر وعدم الرجوع إليه. من خلال سبل للعيش ونظم إيكولوجية أكثر قدرة على الإنتاج والتكيف

الغاية: إدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية في جميع أنشطة الصندوق وشركائه

النتائج: توسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها في حافظة الصندوق

الموضوعات الاستراتيجية	أهداف الاستراتيجية	مؤشرات النواتج
1. عمليات الصندوق	توسيع نطاق إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدماجها بصورة منهجية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وفي البرامج الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والمقدمة إلى المجلس التنفيذي، ووثائق البرامج الأخرى، تعكس بصورة منهجية وملائمة مخاطر وفرص المناخ والبيئة تقارير إنجاز المشروعات: زيادة نسبة المشروعات التي تحصل على درجة 4 أو أعلى في مجال البيئة فوق خط الأساس بـ 77 في المائة (متوسط فترة السنتين من 2008 إلى 2009) لمجموعة مشروعات الفترة من 2015 إلى 2016 نظام إدارة النتائج والأثر: بحلول عام 2016، زيادة الدرجة المتوسطة إلى 4.25 في مؤشرات المستوى الثاني (الفعالية/الاستدامة) في تدخلات الموارد الطبيعية فوق خط الأساس البالغ 3.75 في 2009 زيادة الدرجات المرضية في ميدان الموارد الطبيعية والبيئة في المشروعات التي تقيّم في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تقرير مجموعة تعزيز الجودة يبرز شواغل إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ ويسجل درجات عوامل النجاح الأساسية في المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة زيادة استخدام الدراسات الأساسية الخاصة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية في مشروعات الصندوق وضع إطار متنسق للأدوات والطرائق لإدراج إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ في عمليات الصندوق

معايير التنفيذ

بحلول منتصف عام 2011	سيشهد الإطار الاستراتيجي القادم للصندوق الإدماج الكامل للمناخ والبيئة والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية في خليله وأهدافه
التنفيذ جار	تعزيز مشاركة خبراء البيئة وتغير المناخ في أفرقة إدارة البرامج القطرية واستعراضات لجنة توجيه الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية وتصميم بعثات التصميم ودعم التنفيذ
بحلول منتصف عام 2012	تحديث إجراءات الصندوق للتقييم البيئي والاجتماعي
بنهاية عام 2012	تحديث الخطوط التوجيهية لتقارير تعزيز الجودة وتصميم المشروعات وقوالب دورة المشروعات، بحيث تعكس بيانات الممارسات الفضلى والإدارة المستدامة ومسائل الاستدامة، ونطاق معالجتها في مختلف مراحل دورة المشروعات
التنفيذ جار	تتبع حساسية الإدارة المستدامة وتصميمها بصورة منتظمة في مختلف مراحل دورة المشروعات
بنهاية عام 2016	تصميم وتنفيذ إطار رصد وتقييم البيئة والمناخ، بما في ذلك تعزيز المؤشرات أو زيادتها في نظام إدارة النتائج والأثر
التنفيذ جار	تجريب الأدوات الخاصة بالبيئة والمناخ (من قبيل نظام المعلومات الجغرافية، معلومات الأحوال الجوية أو أدوات رسم الخرائط في مبادرة تعميم الابتكار)
بنهاية عام 2016	إدماج/تنقيح الأسئلة المتعلقة بالإدارة المستدامة في تحديثات تقييم أداء القطاع الزراعي في نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء

(يتبع)

2. المعرفة والابتكار
واستقطاب التأييد

أنشطة المعرفة والتعلم فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة ما يلي: (1) دعم تصميم المشروعات وتنفيذها؛ (2) الابتكار الذي تسترشد به أعمال استقطاب التأييد المعزة العالمية والوطنية

- زيادة تقاسم خيارات التكثيف المستدام كجزء من الثورة الدائمة الاخضرار في الزراعة
- زيادة الاهتمام بحالة فقراء الريف ومنظوراتهم واحتياجاتهم في العمليات والسياسات العالمية المتعلقة بالمناخ والزراعة والأغذية
- زيادة الوعي بين الموظفين والشركاء بإدماج أحدث أدوات ونهج الإدارة المستدامة وتغير المناخ. وزيادة قدرتهم على هذا الإدماج
- تشغيل نظام أكثر دقة لتتبع الإدارة المستدامة

3. تعبئة الموارد

تأمين تمويل تكميلي إضافي للمساعدة في الإدماج المنهجي لمخاطر وفرص إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الحافظة كلها

- مواصلة استخدام التمويل المشترك الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية والذي يمكن أن يقدمه صندوق التكيف
- التأثير على صناديق المناخ الدولية الجديدة (من قبيل الصندوق الأخضر) لكي تدرج الزراعة كمجال ضروري للاستثمار
- الاستكشاف الكامل للإمكانيات غير المستغلة لمضاعفة التمويل الخاص بالمناخ والتعجيل بالتزامات التمويل الخاصة بالإدارة المستدامة لصالح فقراء الريف

4. التنظيم الداخلي

القدرات والإجراءات الداخلية الملائمة لخلق الحوافز لإدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الصندوق

- توفير كامل ملاك الموظفين لشعبة البيئة والمناخ وتفعيلها كلياً، مع توظيف خبراء المناخ والبيئة في الصندوق وتشغيلهم
- مواصلة تحسين ممارسات الإدارة البيئية لمقر الصندوق - والحد من الأثر البيئي المتعلق بالسفر والمياه والكربون والمشتريات، وغير ذلك
- تخفيض انبعاثات السفر الجوي الخاص بالصندوق بحلول عام 2016

معايير التنفيذ

التنفيذ جار	زيادة الانخراط في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية، وفي شبكات من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر ريو+20 وفريق العمل المعني بالبيئة والتابع للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومجموعات الأمم المتحدة المعنية بإدارة البيئة وشراكات الفقر والبيئة
بحلول ديسمبر/كانون الأول 2012	عدد ونطاق ما يوضع وينفذ من برامج التوعية والتدريب التي تنفذ داخلياً وإقليمياً فيما يتعلق بالإدارة المستدامة
بنهاية عام 2011	منابر معارف وأفكار البيئة/المناخ المنشأة للموظفين والشركاء
التنفيذ جار	تعزيز التعاون حول مسائل الإدارة المستدامة مع أسرة الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها
بنهاية عام 2012	استحداث جائزة خضراء سنوية للموظفين
بنهاية عام 2012	إنشاء نظام لرصد حافظة الإدارة المستدامة
من يونيو/حزيران 2011 إلى يونيو/حزيران 2014	إنهاء دراسة عن فرص التمويل إنهاء خطة تعبئة الموارد وتقديمها للإدارة العليا تأمين تمويل منح المرفق - 5 لتوسيع نطاق الممارسات المبتكرة الخاصة بالإدارة المستدامة
من يونيو/حزيران 2011 إلى يونيو/حزيران 2014	تأمين تمويل منح صندوق أقل البلدان نمواً التابع للاتفاقية الإطارية والصندوق الخاص لتغيير المناخ لدعم عمليات الصندوق، وذلك في التجديد المقبل للصندوقين
اعتباراً من منتصف 2011	تمكين وصول الصندوق إلى صندوق التكيف، مع بدء المشروع التجريبي
التنفيذ جار	زيادة قدرات شعبة البيئة والمناخ وتقاسم الموظفين مع الشعب الإقليمية
بنهاية عام 2012	تلقي الصندوق شهادة "القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي" (LEED) من الدرجة البلاتينية لبنى المقر
بنهاية عام 2012	رسم معالم سياسات الصندوق واستراتيجياته لتحديد القيود والفرص أمام تنشيط إدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية
بحلول منتصف عام 2012	تنقيح دليل الصندوق للسفر ومعالجة مسألة تقييم تعويض الكربون
بنهاية عام 2011	وضع خطة عمل لتخضير الصندوق



الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: +39 06 54591

رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

